الحدث

تنخرط الإدارة الأميركية أكثر فأكثر في العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، عبر وضعها خطة لعملية عسكرية في رفح جنوب القطاع، الذي يؤوي مئات آلاف المهجرين، تتضمن عزل قوات الاحتلال للمنطقة عن باقي أرجاء القطاع، وشن عمليات مداهمة مركزة، فيما لم يبد مصدر مصري تفاؤلاً بإمكانية إحداث وفد إسرائيلي إلى القاهرة خرقاً في مفاوضات التهدئة، وسط تناغم مصري مع حركة حماس بشأن رفض دخول قوة عربية إلى القطاع، الذي تتعرض فيه المستشفيات لعملية تدمير

تباعد المواقف يؤخر مفاوضات الهدنة

تناغم مصري ـ حمساوي رفضاً لـ«القوة العربية» بغزة

حيفا ـ **نايف زيداني**
غزة، القاهرة ـ **العربي الجديد**

يواصل رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو تمسكه برفض طلب المفاوضين الإسرائيليين منحهم صلاحيات للتوصل إلى صفقة مع المقاومة الفلسطينية توقف العدوان على قطاع غزة، وذلك على الرغم من موافقته على إرسال وفدين إلى الدوحة والقاهرة للتفاوض، فيما برز التناغم بين مصر وحركة حماس بشأن رفض إرسال قوات عربية إلى القطاع، الذي تواصل قوات الاحتلال حرب الإبادة والتدمير فيه، خصوصاً ضد المستشفيات. وأعلن مسؤول في الحركة رفض الكشف عن اسمه، في حديث لوكالة فرانس برس أمس، أن «حماس» «لم تتخذ بعد قراراً بشأن ما إذا كانت سترسل وفداً إلى مفاوضات جديدة في الدوحة أو القاهرة بهدف التوصل إلى هدنة في الحرب مع إسرائيل في غزة». ولفت إلى أن «مواقف متباعدة» تحول دون إحراز «اختراق» في المفاوضات. وفي ظل مماطلة الاحتلال ورفضه منح المفاوضين صلاحيات واسعة فإن ما قد يؤخر عملية التفاوض للتوصل إلى وقف إطلاق نار وتبادل أسرى، إعلان مكتب رئيس الحكومة، في بيان أمس الأحد، خضوع نتنياهو لعملية جراحية يتخدير كامل في مستشفى هداسا في القدس المحتلة، بعد أن اظهر فحص سابق وجود فتق لديه. وسيشغل مكانه وزير القضاء ياريف ليفين. وأشارت وسائل إعلام إسرائيلية إلى أن العملية تتطلب فترة راحة لمدة يوم واحد على الأقل.

في موازاة ذلك، ذكر موقع أكسيوس الأميركي، أمس الأحد، أن نتنياهو رفض طلب المفاوضين الإسرائيليين منحهم مساحة أكبر حتى يتمكنوا من التوصل إلى صفقة مع حركة حماس. وأشار إلى أن «عدداً من الوزراء في مجلس الحرب ضغطوا على نتنياهو من أجل إظهار المزيد من المرونة، لكنه اتهمهم بالتساهل وعدم معرفة كيفية التفاوض مع حماس». في المقابل، كشفت مصادر مصرية مطلعة على تحركات القاهرة المتعلقة بملف مفاوضات التهدئة في قطاع غزة، تفاصيل متعلقة باجتذة الوفد الإسرائيلي الذي ضم ممثلين عن جهازَي الشاباك والموساد إضافة إلى الجيش، والذي بدأ مفاوضات جديدة أمس الأحد في القاهرة. وأوضحت أن «محادثات الوفد لن تقتصر على المفاوضات الخاصة بالتوصل لاتفاق يقضي بوقف إطلاق النار وإطلاق سراح أسرى فلسطينيين وإسرائيليين، لكنها تمتد إلى قضايا أخرى». ويوم الجمعة الماضي، صادق نتنياهو، على عودة وفد التفاوض الإسرائيلي بقيادة رئيس الموساد ديفيد برنيع إلى الدوحة من أجل استئناف مفاوضات تبادل الأسرى، وكذلك على توجه رئيس الشاباك رونين بار، إلى محادثات موازية في القاهرة. وبحسب مصدر مصري، تحدث لـ«العربي الجديد»، فإن «أجندة الوفد الإسرائيلي تتضمن تقديم موقف إسرائيلي على مطالب كانت قدمتها القاهرة خلال زيارة غير معلنة لرئيس جهاز الشاباك رونين بار، إلى العاصمة المصرية، الأسبوع الماضي، التقى خلالها رئيس جهاز المخابرات العامة اللواء عباس كامل». وقال المصدر المصري إنه «خلال الزيارة السابقة، أكد بار أنه غير مخول بتقديم رد، قبل الرجوع إلى المستوى السياسي»، مضيفاً أن «المناقشات تطاول الوضع الأمني على الحدود مع قطاع غزة، وترتيبات أخرى متعلقة بالتنسيق بشأن إدخال المساعدات».

وعلى صعيد المفاوضات غير المباشرة مع حركة حماس برعاية الوسطاء في مصر وقطر، لم يبد المصدر المصري تفاؤلاً بشأن النوايا الإسرائيلية، قائلاً إنه «رغم مبادرة الحكومة الإسرائيلية بإرسال الوفد إلى القاهرة بعد فترة من انقطاع الوفود الخاصة بمفاوضات وقف إطلاق النار، إلا أن المسؤولين في القاهرة، اعتادوا على نهج المناورات الذي يتبعه الجانب الإسرائيلي». وشدد على أن «الكرة في ملعب إسرائيل، على الأقل منذ بداية الجولة الحالية في الدوحة». وفي سياق آخر، علق المصدر المصري على الخطط الرامية لإيفاد قوة عربية إلى قطاع غزة لتتولى الأمن، وخاصة تأمين الميناء الذي تشرف على إنشائه أميركا، موضحاً أن «مصر أعلنت للجانبين الأميركي والإسرائيلي، رفضها لتلك الخطوة، وعدم دعمها لها»، وقال إن «الحكومة الإسرائيلية ترغب في تصدير أزمتها لمصر والأطراف العربية الفاعلة الأخرى». مشدداً على أن «هناك نوايا إسرائيلية لإعادة إنتاج المعادلة الخاصة بمعبر رفح مع الميناء المزمع إنشاؤه في قطاع غزة، بحيث تتخلص من المخاطر الأمنية على قواتها، وفي المقابل تظل محتفظة بولاية تضمن تحكمها في عمل الميناء». وكشف المصدر المصري عن «تعرض القاهرة لضغوط كبيرة خلال الفترة الماضية، للقبول بلعب دور فاعل فيما يتعلق بإدارة قطاع غزة عقب الحرب»، مشيراً إلى أن القاهرة «أكدت أنها على استعداد تام لتقديم كافة أشكال العون والمساعدة لأية إدارة للقطاع تأتي برضا وتوافق الفلسطينيين».

من جانبه، قال مصدر قيادي بحركة حماس لـ«العربي الجديد» إن «الحديث عن جولة مفاوضات جديدة بالقاهرة، يفهم في سياق محاولات نتنياهو للتحايل على الضغوط الداخلية والتظاهرات التي تقودها أسر المحتجزين الإسرائيليين في غزة». وأضاف المصدر أن «الحديث عن تلقي الحركة مقترحات جديدة، سواء من الوسطاء أو من الجانب الإسرائيلي، غير صحيح»، موضحاً أنه «حتى الآن لا يوجد أي جديد بشأن زيارة وفد أمني للقاهرة، خاصة أن هناك وفداً أمنياً فنياً مصرياً يوجد في العاصمة القطرية الدوحة، وعلى تواصل يومي بقيادة الحركة». ولفت المصدر إلى ما وصفها بـ«الأساليب الخبيثة» للجانب الإسرائيلي بهدف «ضرب الجبهة الداخلية، في ظل فشله الميداني وعدم قدرته على اختراق القطاع عبر مقترحاته وخططه الرامية لإحداث الوقيعة بين المقاومة وحواضنها الشعبية».

فلسطينيون يتفقدون الدمار في الخيم نتيجة غارة للاحتلال على مستشفى شهداء الأقصى أمس (فرانس برس)

«أكسيوس»: نتنياهو رفض منح المفاوضين مساحة للتوصل لصفقة

خطة أميركية لعزل رفح وإقامة غرفة طوارئ مشتركة مع إسرائيل

وأشار إلى «التسريبات التي تأتي في الإعلام العبري، والتي كان آخرها ما جاء على لسان مصادر رسمية بالموافقة على مطلب كانت قد تقدمت به الحركة بالإفراج عن الأسرى المحررين في صفقة وفاء الأحرار، التي تم بموجبها إطلاق سراح الجندي جلعاد شاليط، والذين أعاد الاحتلال اعتقالهم مرة أخرى، مقابل إفراج حماس عن الضابط هدار غولدن، والجندي أرون شاؤول، اللذين أسرا خلال حرب عام 2014». وقال القيادي بالحركة إن «حكومة الاحتلال ونتنياهو يرغبان في إظهار المرونة وإبداء التجاوب أمام أسر الأسرى الإسرائيليين، على غير الحقيقة، وإظهار حماس بأنها تعقد المفاوضات من أجل مطالب متعلقة بإطلاق سراح الأسرى منها». وأضاف المصدر أن «هذا غير حقيقي، كون الحركة لم تطرح إطلاق سراح غولدن وشاؤول، مقابل إطلاق سراح الأسرى المحررين في صفقة شاليط، ولكنها كانت قد اعتبرت أن إطلاق سراح هؤلاء، هو ضمن العتبات التمهيدية دون مقابل أمامه». وأكد أن الشروط التي تتمسك بها «حماس» والمقاومة هي «المبادئ التي أعلنتها ويتمسك بها الشارع الغزي قبل المقاومة، وفي مقدمة تلك المبادئ، عودة المهجرين إلى الشمال». وكانت هيئة البث الإسرائيلية (كان) ذكرت أن تل أبيب وافقت على إطلاق سراح السجناء الذين أطلق سراحهم ضمن صفقة شاليط، وأعيد اعتقالهم أخيراً، مقابل إطلاق سراح غولدن وشاؤول، اللذين أسرتهما كتائب القسام في العام 2014. وأشارت الهيئة إلى أنه جرى تحويل الاقتراح إلى حركة حماس لكنها لم ترد عليه، ومن المتوقع أن يتم طرح العرض مرة أخرى في إطار المفاوضات في القاهرة. في المقابل، كشف المصدر عن أن هناك «تطابقاً» في الموقف بين حركة حماس والقاهرة، بشأن المقترح الإسرائيلي الخاص بتواجد قوة عربية في غزة، قائلاً إن «هذا المقترح سبق وطرح في نقاشات في القاهرة والدوحة، وتم التأكيد على رفضه بشكل قاطع، وهو ما أكد عليه المسؤولون في مصر، في هذه الأثناء، أفادت قناة «كان 11» التابعة لهيئة البث الإسرائيلية، ليلة السبت الأحد، أن رئيس هيئة الأركان الأميركية المشتركة الجنرال تشارلز براون عرض، خلال محادثة مع نظيره الإسرائيلي هرتسي هليفي، المقترح الأميركي لعملية عسكرية في رفح في قطاع غزة. وجاء في الموقف الأميركي الذي نُقل إلى هليفي: «لن نقبل الأفاً أخرى من القتلى الأبرياء في رفح، وكذلك في غزة وفي خانيونس». وبحسب القناة، فإن العرض الأميركي لدولة الاحتلال بشأن العملية العسكرية في رفح يشمل وسائل تكنولوجية على الحدود مع مصر، بحيث يتم إغلاق الحدود ومراقبتها من خلال كاميرات وأجهزة استشعار، وعزل رفح وتطويقها من قوات الاحتلال الإسرائيلي، إضافة إلى عمليات مداهمة مركّزة على أهداف محددة بناء على معلومات استخباراتية، وإقامة غرفة طوارئ مشتركة بين الولايات المتحدة وإسرائيل لتنسيق العمليات في جنوب القطاع. ولفتت القناة إلى أن المحادثة بين براون وهليفي جرت أثناء زيارة وزير الأمن الإسرائيلي يوآف غالانت إلى مقر البنتاغون، الأسبوع الماضي، حين أراد المستوى المهني في الجيش الأميركي التحدث إلى قيادة جيش الاحتلال. وأشارت القناة إلى أن اللقاء الذي جمع وزراء خارجية مصر والسعودية والأردن وقطر والإمارات ووزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن، قبل نحو عشرة أيام في القاهرة، بحث حلولاً للقضية الفلسطينية، مضيفة أنه «جرى خلاله تقديم مقترح ينشر قوات عربية في الضفة الغربية وغزة». وكان مسؤولون أميركيون قد قالوا لشبكة «سي أن أن»، في وقت سابق، إنّ محادثات رفيعة المستوى بين المسؤولين الأميركيين والإسرائيليين حول العمليات العسكرية المحتملة في رفح جنوبي قطاع غزة يمكن أن تعقد في واشنطن اليوم الاثنين.

وفي انتظار تحقيق اختراق جديد للتوصل إلى هدنة، تواصل قوات الاحتلال حرب الإبادة والتدمير في قطاع غزة، مستهدفة خصوصاً المستشفيات، التي أصبح معظمها خارج الخدمة. وقال مسؤولو صحة في القطاع إن غارة جوية إسرائيلية أصابت عدة خيام داخل مستشفى شهداء الأقصى، ما أسفر عن استشهاد أربعة وإصابة 15 شخصاً، بينهم عدد من الصحافيين. وقال المكتب الإعلامي الحكومي في القطاع، في بيان: «ارتكب جيش الاحتلال الإسرائيلي مجزرة جديدة بقصف عدة خيام للصحافيين والنازحين داخل أسوار مستشفى شهداء الأقصى بالمحافظة الوسطى، الأمر الذي أدى إلى ارتقاء عدد من الشهداء والجرحى». وزعم جيش الاحتلال، في بيان، أنه نفذ غارة جوية على مركز قيادة تديره حركة الجهاد الإسلامي في باحة مستشفى الأقصى في قطاع غزة، وأنه قتل قيادياً في «الجهاد».

وقالت وزارة الصحة في القطاع إن القوات الإسرائيلية واصلت عدوانها على مستشفى الشفاء في مدينة غزة، فيما قال سكان يعيشون في مكان قريب لوكالة رويترز إنها دمرت أحياء سكنية بالقرب من مجمع الشفاء. وقالت وزارة الصحة في قطاع غزة، في بيان أمس الأحد، إن 32782 فلسطينيا استشهدوا، بينهم 77 نقلت جثثهم إلى المستشفيات خلال الـ 24 ساعة الماضية، بالإضافة إلى إصابة 108 أشخاص. وأشارت إلى أن عدد المصابين ارتفع إلى 75298 شخصاً.

لبيد يريد انتخابات الآن

اعتبر زعيم المعارضة الإسرائيلية يئير لبيد، في منشور على منصة إكس أمس الأحد، أن الحكومة برئاسة بنيامين نتنياهو فشلت على مدى 6 أشهر في إعادة الأسرى من قطاع غزة، داعيا إلى إجراء انتخابات مبكرة. وكتب: «وزراء الحكومة يظهرون على الهواء الواحد تلو الآخر ويهاجمون أهالي المختطفين، هل جن جنونكم؟ لمدة نصف عام تفشلون في إعادتهم للمنزل». وأضاف: «حكومة الدمار هذه يجب أن تعود لديارها. (إجراء) الانتخابات الآن».

إنتاج الأسلحة

اعلن رئيس الحكومة الاسرائيلية بنيامين نتنياهو، في بيان وزعه مكتبه امس الاحد، ان على الاحتلال زيادة القدرة على انتاج الاسلحة لتقليص التأثر بالضغوط الخارجية. وقال، خلال تسلمه تقرير بنك اسرائيل لعام 2023، من محافظ البنك امير يارون: «في ما يتعلق بميزانية الدفاع، فنحن بالتأكيد في حاجة الى تكييفها مع احتياجات الحرب». واضاف: «نحن في حاجة الى ان نكون اكثر استقلالية في القدرة على انتاج الاسلحة التي نحتاج اليها».

للحديث تتمة...

حسابات المعارضة التونسية

وليد التليلي

لا تزال المعارضة التونسية متردّدة حيال الانتخابات الرئاسية المقبلة المقرّر تنظيمها في سبتمبر/أيلول أو أكتوبر/تشرين الأول. وإذا صحّ أنها ستجرى في سبتمبر مثلاً، فهذا يعني أنه لم يعد أمامها إلا أربعة أشهر على فرض أن الحملة الانتخابية ستكون في أغسطس/آب. تبدو المعارضة متردّدة، وبعضها مرتبك، حيال فكرة المشاركة أصلاً، فضلاً عن البحث عن مرشّح لها. وفي الكواليس خلافات حقيقية بشأن كل شيء بهذا الخصوص. تتمسّك المعارضة بالمعركة السياسية، وترى أن تحوز من الرئيس قيس سعيّد على أي منجزات قبل الانتخابات، وهذا مفهوم، لأن الأخير أضعفها وشتّت قواها وسجن قادتها وأقفل مقرات أحزاب منها.

وقال رئيس جبهة الخلاص الوطني، أحمد نجيب الشابي، لـ«العربي الجديد» السبت الماضي، إن «الانتخابات الرئاسية استحقاق دستوري لا بد أن يحصل في تاريخه المحدّد ولا بد أن تتوفّر شروطه، ويكون ضمن مناخ تنافسي، مع حياد هيئة الانتخابات، لأنه لا شرعية للانتخابات، إن لم تكن في موعدها». في المقابل، أعلن الحزب الجمهوري عن ترشيح أمينه العام المعتقل، عصام الشابي. وتسعى مبادرات أخرى إلى بحث أرضيةٍ مشتركة للمعارضة، أهمها مبادرة المحامي والوزير الأسبق، عياشي الهمامي، ويبدو أنها لم تحرز بعد تقدّماً كبيراً. وأعلن لطفي المرايحي كذلك ترشّحه، وهو اليوم من أبرز معارضي سعيّد. وبالتوازي، أعلن الوزير الأسبق، منذر الزنايدي، عن ترشّحه أيضاً، وهو يتقدّم محاولاً استقطاب الأصوات الدستورية أساساً، باعتبار أن مرشّحتهم الأولى، عبير موسي، تقبع في السجن.

ويدرك كثيرون أن أصوات القواعد الإسلامية لحركة النهضة ستكون مهمّة في ترجيح الكفّة، سواء في الدور الأول أو الدور الثاني، خصوصاً أن الحركة لن ترشّح أحداً من قياداتها، كما أكد أمينها العام، عجمي الوريمي، ما يعني أن خاطبي الود سيكونون بالطوابير على أبوابها. ولكن «النهضة» لا تزال تبحث عن موقف لها، مع شركائها في جبهة الخلاص أساساً، ولم يتبيّن بعد شيء بهذا الخصوص. المشكلة أن على كل هؤلاء أن يحدّدوا مواقفهم بسرعة، لأن الأصعب ليس قرار المشاركة أو العثور على المرشّح المتنطع، بل إقناع التونسيين ببرنامج يمكن أن ينسيهم الخيبات الماضية. ويبعث فيهم أملاً جديداً، ولكننا لا نسمع هذا الخطاب اليوم للأسف من أغلب المعارضة، رغم أنه لم يتبقّ وقتٌ كثيرٌ أمامها.

رصد

تأجيل إعفاء الحريديم من التجنيد لا يفكك الحكومة

ينتهي اليوم الاثنين سريان الأمر المؤقت الذي يعفي اليهود المتشددين دينياً (الحريديم) في إسرائيل من الخدمة العسكرية، كما يبدأ تنفيذ قرار المحكمة العليا قطع جزء من الميزانيات المخصصة للمعاهد الدينية اليهودية، التي لا يلتحق طلابها بالخدمة العسكرية. وأثار قرار المحكمة، الخميس الماضي، ردات فعل واسعة وغاضبة في أوساط الحريديم، فمن المحكمة العليا والمستشارة القضائية للحكومة غالي بهراف ميارا، وكذلك ضد رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو، إلا أن رؤساء الائتلاف الحاكم يعتقدون أنه لا يوجد خطر حقيقي فوري على استقرار الحكومة، وأن كل شيء سيؤجل إلى الدورة الصيفية من عمل الكنيست الذي يخرج في عطلة قريباً.

وأشارت صحيفة «هآرتس»، أمس الأحد، إلى البيانات التي أصدرها قادة حزبي شاس، ويهودت هتوراة، ضد قرار المحكمة، وقالوا من خلالها إنهم سيعيدون التفكير في طريقهم السياسي. ومع هذا، ذكرت الصحيفة أن رؤساء الأحزاب الحريدية أوضحوا في الغرف المغلقة لرؤساء الائتلاف الحاكم، عدم اعتزامهم في الوقت الراهن تفكيك الحكومة، وأن الحسم في هذه الخطوة منوط بالدورة الصيفية من عمل الكنيست. ويطالب الحريديم حزب الليكود بتمرير قانون تجنيد جديد، بعد العودة من العطلة (في مايو/أيار المقبل) لإدراكهم عدم إمكانية ذلك في الوقت المتبقي قبلها. مع هذا تشير التقديرات إلى أن نتنياهو سيجد صعوبة أيضاً خلال الدورة الصيفية لسن قانون تجنيد متفق عليه، بسبب المعارضة الواسعة في «الليكود» لأي قانون يناجز إلى الحريديم.

وليس متوقعاً في الأيام القريبة القيام بأية خطوات جدية تتعلق بقانون التجنيد، رغم إدراك الحريديم وقادة الائتلاف الحكومي أن هذا سيعني فعلياً وقف تحويل الحكومة جزءاً من ميزانيات المعاهد الدينية، وسط تقديرات بأن هذه المعاهد ستتمكن من تجاوز الأسابيع القريبة بدون مشكلات كبيرة. وكانت «هآرتس» قد نشرت تقريراً، قبل نحو شهر، أشار إلى أن نتنياهو طلب من بعض الأشخاص المقرّبين منه فحص مصادر تمويل بديلة من أجل تحويل الأموال إلى المعاهد الدينية، في محاولة لتوفير حلول تحول دون انهيار المعاهد الدينية مالياً، في حين أن الأحزاب الحريدية

خطة لتجنيد الحريديم لحراسة المستوطنات بديلا عن الجيش

نايف...

ترى أن الميزانيات البديلة لن تكون كافية لفترة طويلة. وأقترح وزير المالية بتسلئيل سموتريتش، إمكانية تمرير قانون يلتف على قرار المحكمة العليا من أجل مواصلة تحويل الأموال إلى المعاهد الدينية بانتظام، ودعم نتنياهو هذا التوجه، إلا أن عدداً كبيراً من وزراء حزب الليكود عارضوا الخطوة.

ونقلت صحيفة «يديعوت أحرونوت»، عن جهات في الأجزاب الحريدية أن تسمّها، قولها: «كنا حمقى عند نتنياهو في قضية الإصلاحات القضائية، ولكن في نهاية المطاف خسرنا قانون التجنيد. أخبرونا دائماً بأنه لن تكون هناك مشكلة مع قانون التجنيد، لأنهم (أحزاب الائتلاف) سيمررون من خلال الإصلاحات، فقرة التغلّب (التي تتيح تجاوز أي قرار تتخذه المحكمة العليا)، بحيث إن أي قانون نشرّعه بشأن التجنيد، سيكون فوق قرار المحكمة العليا. كان يجب تمرير هذا القانون في بداية عمر الحكومة، قبل الإصلاحات القضائية. كان بإمكاننا تمريره قبل نحو عام». واتهمت بعض الجهات التي تحدثت إليها الصحيفة، حزب الليكود بأنه نجح في زرع الخلافات بين الحريديم أنفسهم، ومع هذا، لا تستعجل أحزاب الحريديم، الحديث عن الخروج من الائتلاف وتفكيك الحكومة، خاصة أن «هذا قد يسعد المستشارة القضائية للحكومة التي تريد إسقاط هذا الائتلاف»، على حد تعبير أحد المتحدثين للصحيفة.

في المقابل، حذّر الحريديم من أن غضبهم على الحكومة قد يتصاعد في حال لم يروا أي تشريع جديد في الأفق. ويطلب الحريديم من نتنياهو الالتزام بتوفير أغلبية 64 نائباً في الكنيست (عدد أعضاء الائتلاف الذي سبق حكومة الطوارئ)، من أجل تمرير قانون الإعفاء من التجنيد. وقال أحد من تحدّثت إليهم الصحيفة إنه «في حال لم نر خلال شهرين أي تقدّم جدي بشأن قانون التجنيد، عندها سيمكننا الحديث بالفعل عن تفكيك الائتلاف الحكومي».

من جانبها، أفادت القناة 12 العبرية، أمس الأحد، أن نتنياهو يعمل على إقامة لجنة وزراء بإشراك مجلس الأمن القومي الإسرائيلي، من أجل صوغ قانون تجنيد يلتف على قرار المحكمة العليا، أو على الأقل لخلق شعور بأن ثمة تقدّماً معيناً يحدث نحو تشريع قانون جديد. وذكرت صحيفة «يديعوت أحرونوت»، أمس الأحد، أنه يجري درس خطة في الجيش لتشكيل مليشيا من الحريديم كبديل عن الخدمة العسكرية. وأشارت، بحسب موقع «عرب 48»، إلى أن قائد القيادة الوسطى للجيش الإسرائيلي، يهودا فوكس، يعمل لتجنيد شبان من الحريديم لخدمة المستوطنات والبؤر الاستيطانية العشوائية في الضفة الغربية، ليس في إطار الجيش، لكن الجيش سيتمكن إثر ذلك من نقل قسم من جنوده في الضفة إلى قطاع غزة أو منطقة الحدود اللبنانية. وتقضي الخطة بإقامة سلطة لحراسة المستوطنات، وتعمل تحت مسؤولية وزارة الأمن. وينخرط في هذه السلطة «مرشحون للخدمة الأمنية»، كبديل للخدمة العسكرية، في ظل رفض الحريديم التجنيد في الجيش. وحسب الصحيفة، فإن الادعاء هو أن «هذه الخطة نابعة من الإدراك أن الدفاع عن المستوطنات لا يمكن أن يبقى كما كان في الماضي، وفي المقابل، فإن خدمة احتياط واسعة في المستوطنات ستكون مكلفة جداً وغير ناجعة».

تقرير

ترستر أميركي وبريطاني على انتهاكات الاحتلال

خلال نقل جرحى القصف الإسرائيلي في رفح، 12 فبراير الماضي (هيثم عمّاد/Epa)

تمضي الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا، الداعمتان لإسرائيل في حربها على قطاع غزة، في سياسة غض البصر عن انتهاكات الاحتلال في القطاع التي أودت بحياة نحو 33 ألف فلسطيني جلهم من النساء والأطفال، رغم ما تملكه إدارتهما من معلومات وأدلة. ونقلت صحيفة وول ستريت جورنال الأميركية، أمس الأحد، عن مطلعين لم تسمهم، أن المذكرة السرية التي أصدرها البيت الأبيض بعد السابع من أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، والتي تقضي بتبادل المعلومات الاستخباراتية مع إسرائيل، تضمن خلال مراجعة في واشنطن حول ما إذا كانت المعلومات تساهم في مقتل المدنيين في موازاة ذلك، كشف تسريب نشرته صحيفة ذا الغارديان، أول من أمس السبت، أن الحكومة البريطانية تلقت مشورة قانونية رسمية من محاميها تفيد بانتهاك إسرائيل القانون الإنساني الدولي في قطاع غزة، لكنها لم تعلن ذلك. وبحسب الصحيفة، فقد سُرّب تسجيل صوتي لرئيسة لجنة الشؤون الخارجية بمجلس العموم البريطاني البيسا كيرنز، خلال فعالية لجمع التبرعات لحزب المحافظين في 13 مارس/آذار الماضي، قالت فيه إن الحكومة البريطانية أكملت تقييمها الحالي حول مدى التزام إسرائيل بالقانون الإنساني الدولي وخلصت إلى أن إسرائيل لم تظهر هذا الالتزام. وأضافت كيرنز: «تلقت وزارة الخارجية مشورة قانونية رسمية مفادها بأن إسرائيل تنتهك القانون الإنساني الدولي، لكن الحكومة لم تصرح عن ذلك، ولم توقف تصدير الأسلحة». وأوضحت أنها «وزير الخارجية ديفيد كاميرون يؤمنان بقوة بحق إسرائيل في الدفاع عن نفسها، مستدركة بالقول إن «الحق في الدفاع عن النفس له حدود في القانون»، معتبرة أن ممارسات إسرائيل تُعرّض أمنها وأمن بريطانيا للخطر على المدى الطويل. ثم عادت، أول من أمس السبت، وتمسكت بتصريحاتها المسربة، وفق «ذا غارديان»، قائلة إن «إسرائيل لا تظهر الالتزام» بالقانون الإنساني الدولي.

في غضون ذلك، نقلت الصحيفة عن المحامي البريطاني، السير جيفري نيس، دعوته لنشر مشورة محامي الحكومة على الملأ، معتبراً أن «هذا يعني على الأقل أنه سيتعين على المملكة المتحدة النظر في قضية مبيعات الأسلحة إلى إسرائيل برمتها»، وتابع: «الدول التي تزود إسرائيل بالأسلحة قد تكون الآن متواطئة في الحرب الإجرامية». وذكّر قال المستشار السابق تشارلز فالكونر، وفق «ذا غارديان» إن التقييم القانوني بأن إسرائيل انتهكت القانون الدولي سيمنح أيضاً المملكة المتحدة من تبادل المعلومات الاستخباراتية مع إسرائيل. وفي السياق نقلت «وول ستريت جورنال» عن مسؤولين أميركيين لم تسمهم، أن تبادل المعلومات الاستخباراتية مع إسرائيل يتم بموجب مذكرة سرية أصدرها البيت الأبيض بعد وقت قصير من هجوم حركة حماس في السابع من أكتوبر، وتم تعديلها بعد بضعة أيام. وقال أحد الأشخاص المطلعين على العملية إن وكالات الاستخبارات الأميركية تجمع حالات الانتهاكات المحتملة لقوانين النزاع المسلح من قبل الجانبين في القطاع، كجزء من تقرير نصف شهري يعنوان «ملخص الإعمال غير المشروعة المحتملة لأزمة غزة». ووفق مطلعين، فإنه في بداية الحرب، وضعت أجهزة الاستخبارات الأميركية مبادئ توجيهية لتبادل المعلومات الاستخباراتية مع نظرائها الإسرائيليين، لكن كبار صانعي السياسة في البيت الأبيض هم من يحددون ما إذا كان قد حدث أي انتهاك. ويهدف دعم وكالات التجسس الأميركية لإسرائيل، وفق مسؤولين أميركيين ومطلعين، إلى المساعدة بشكل أساسي في تحديد مكان قادة الجناح العسكري لحماس (كتائب القسام)، والعثور على محتجزين لدى الحركة ومراقبة حدود إسرائيل. لكن المذكرة السرية، وفق مطلعين، تحيط بها مخاوف من بينها وجود القليل من الرقابة المستقلة لتأكيد المعلومات الاستخباراتية التي قدمتها واشنطن لا تستخدم في الضربات التي تقتل المدنيين أو تلحق الضرر بالبنية التحتية.

وفي السياق، ذكرت الصحيفة الأميركية، أن عضو لجنة الاستخبارات في مجلس النواب الأميركي، جايسون كرو، قال في مقابلة، إن «ما يقلقني هو التأكد من أن تبادل المعلومات الاستخباراتية لدينا يتوافق مع قيمنا ومصالح أمننا القومي». وأضاف أنه اجتمع بشكل منفصل مع شخصية عسكرية إسرائيلية كبيرة ومسؤولين في المخابرات الأميركية، مشيراً إلى وجود «بعض التناقضات الكبيرة جداً» في روايات الجانبين عن الخسائر في صفوف المدنيين. وبينما قال مسؤول كبير في المخابرات الأميركية للصحيفة إن إسرائيل تقدّم تأكيدات بأن عملياتها تتم بطريقة تتفق مع القانون الدولي، قالت سارة باغر، مديرة منظمة هيومن رايتس ووتش في واشنطن، إن ترتيب تبادل المعلومات الاستخباراتية لا يتضمن سوى القليل من القواعد والقيود و«يفتح بشكل أساسي قبو الولايات المتحدة بأكمله». وكانت «هيومن رايتس ووتش» ومنظمة أكسفام البريطانية، قد قالتا في مذكرة قدمت الشهر الماضي إلى الحكومة الأميركية، إن ضمانات إسرائيل «من دون مصداقية».

(العربي الجديد، الأناضول)

شرق غرب

مباحثات بين شكري وعبد اللهيان

حذر وزير الخارجية المصري، سامح شكري، في اتصال تلقاه من نظيره الإيراني حسين أمير عبد اللهيان (الصورة)، أمس الأحد، من امتداد الصراع في المنطقة إلى جنوب البحر الأحمر وتأثير ذلك على حركة الملاحة وتدفق التجارة الدولية. وقالت الخارجية المصرية في بيان إن شكري «أعرب خلال الاتصال عن قلق مصر البالغ من اتساع رقعة الصراع في المنطقة، لا سيما في منطقة جنوب البحر الأحمر وتأثيراتها الخطيرة على حركة الملاحة وتدفق التجارة الدولية في هذا الشريان الدولي الهام». وجاء في البيان أن الاتصال بين الوزيرين تناول بشكل مستفيض التطورات الخاصة بالصراع الدائر في قطاع غزة وكذلك مسار العلاقات المصرية الإيرانية.

(رويترز)

الرئيس الكوبي يطالب بوقف الإبادة الجماعية

طالب الرئيس الكوبي، ميغيل دياز كانيل، بوقف الإبادة الجماعية التي يتعرض لها سكان قطاع غزة. وقال في منشور عبر منصة إكس، أول من أمس السبت، إن كوبا «ستواصل رفع صوتها عالياً طالما الأراضي الفلسطينية تتعرض للتدمير من قبل الاحتلال الإسرائيلي». وأضاف: «ندعو المجتمع الدولي إلى عدم الخشية من إدانة الجريمة. كوبا تريد وقف الإبادة الجماعية».

(الأناضول)

الأتراك ينتخبون رؤساء البلديات

أدلى الناخبون الأتراك، أمس الأحد، بأصواتهم لاختيار رؤساء بلدياتهم في انتخابات شهدت سباقاً محتدماً في أبرز الولايات، لا سيما في إسطنبول التي تنافس فيها بشكل أساسي رئيس بلدية إسطنبول ومرشح حزب الشعب الجمهوري أكرم إمام أوغلو في مواجهة مرشح حزب العدالة والتنمية مراد قوروم. وأعرب الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، عقب الإدلاء بصوته، عن أمله بأن «تكون نتيجة الانتخابات خيراً لشعبنا». وأضاف: «خلال الفترة القريبة ستكون الانتخابات بداية مرحلة جديدة».

(العربي الجديد)

«داعش» يعدم 8 من جنود النظام السوري

قتل تنظيم داعش ثمانية عناصر من قوات النظام بعد وقوعهم في كمين في الصحراء، وفق ما أفاد المرصد السوري لحقوق الإنسان أمس الأحد، ليرتفع بذلك عدد الجنود القتلى بأيدي الجهاديين في الأيام الأخيرة إلى أربعة عشر. وقال المرصد «تأكد قيام خلايا التنظيم بإعدام ثمانية جنود من الفرقة 11 بينهم ضابط» بعد أن فقد الاتصال بهم في 26 مارس/آذار الماضي في منطقة صحراوية في شرق البلاد، أثناء توجههم من منطقة السخنة إلى مدينة دير الزور.

(فرانس برس)

عملية أمنية شمالي بغداد

أعلنت القوات الأمنية في العراق، أمس الأحد، عن انطلاق عملية وعد الحق الرابعة، في قضاء الطارمية شمالي بغداد، لاستهداف عناصر تنظيم داعش. ذكرت القوات الأمنية، في بيان، أن العملية تستهدف مناطق التهديد الأمني عبر القيام بعمليات تفتيش وتطهير واسعة النطاق.

(قنا)

الحدث

كتيبة طولكرم تعلن العصيان بسبب ملاحقة الأجهزة الأمنية الفلسطينية عناصرها

حملة للسلطة ضد مؤيدي المقاومة

شنّت قوات الاحتلال الإسرائيلي، خلال اليومين الماضيين، حملة اعتقالات في الضفة الغربية، طاولت 25 مواطناً على الأقل، من بينهم محمد السعدي، الرقيب في الأمن الوطني الفلسطيني، بعد مطاردة لمدة 3 أيام، بذريعة تنفيذ عملية إطلاق نار جنوب الأغوار، الخميس الماضي، أصيب خلالها ثلاثة مستوطنين

القدس المحتلة، رام الله
العربي الجديد

وصلت قوات الاحتلال عملياتها العسكرية في الضفة الغربية، أمس الأحد، وسط حملة اعتقالات واسعة. وطاولت الاقتحامات أمس بلدة مادما جنوب نابلس، إذ أفادت وكالة الأنباء الفلسطينية وفا بأن قوات الاحتلال اقتحمت البلدة وداهمت عدداً من المحال التجارية، واستفزت المواطنين في الشارع. كما اقتحمت قوات كبيرة من جيش الاحتلال، فجر أمس، مخيم بلاطة، ترافقها جرافة عسكرية، وسط إطلاق نار وانتشار واسع، وأعمال تجريف في شارع السوق بالمخيم، وداهمت عدداً من المنازل. وشملت الاقتحامات محيط البلدة القديمة في مدينة نابلس، وبلدة الشيوخ، شمال شرقي الخليل، وبلدة يطا جنوباً، فيما اعتقل الاحتلال مواطنين، بينهم الناشطة الحقوقية أريج الجعبري، من منطقة الراس في البلدة القديمة من مدينة الخليل، خلال توثيقها اعتداءات قوات الاحتلال على المواطنين، فيما اعتقل رائد هشام المطور من بلدة سعير شرق الخليل.

ونفّذ الاحتلال أمس، حملة اعتقالات في مدينة جنين وبلدة اليامون، شمال غربي المدينة، فيما اقتحم قرى وبلدات في محافظة جنين، هي كفراعي، وكفيرت، وكفرقود، والهاشمية، والسيلة الحارثية، ورمانة، وزبوبا، وشنّ حملات تمشيط وتفتيش واسعة، وسط تحليق مكثف للطائرات المسيّرة. كذلك اعتقل مواطن أمس، من قرية حوسان غرب بيت لحم، فيما أصيب عشرات المواطنين بالاختناق، بعد اقتحام قوات الاحتلال قرية مراح رباح جنوب بيت لحم.

وفي السياق، ذكر بيان لهيئة شؤون الأسرى والمحررين الفلسطينية ونادي الأسير الفلسطيني أن قوات الاحتلال اعتقلت يومي السبت والأحد الماضيين 25 مواطناً على الأقل من الضفة، بينهم ست من النساء أفرج عنهن لاحقاً. وبذلك ترتفع حصيلة الاعتقالات في الضفة الغربية بعد السابع من أكتوبر/ تشرين الأول الماضي إلى نحو 7895، تشمل من أبقى الاحتلال على اعتقالهم، ومن أفرج عنهم لاحقاً.

في موازاة ذلك قال مدير نادي الأسير الفلسطيني في جنين، منتصر سمور، في تصريح صحافي أمس، إن «قوات الاحتلال اعتقلت الشاب محمد محمود محمد السعدي، الرقيب في الأمن الوطني الفلسطيني، وذلك أثناء وجوده في بلدة العوجا شمال أريحا، وذلك بعد مطاردة لمدة ثلاثة أيام». ويتهم الاحتلال السعدي «بتنفيذ عملية إطلاق نار على حافلة على طريق 90 قرب العوجا، جنوب الأغوار بالضفة الغربية، يوم الخميس الماضي، أصيب خلالها ثلاثة مستوطنين».

في غضون ذلك استشهد شاب فلسطيني من مدينة رهط، شمال النقب المحتل، قالت الشرطة الإسرائيلية إنه حاول تنفيذ عملية في محطة الحافلات المركزية في مدينة بئر السبع، ما أسفر عن إصابة ضابط في الجيش بجراح طفيفة، جراء تعرّضه للطعن، وإصابة إسرائيلي آخر بالهلع. وأضافت أن قوات الأمن الإسرائيلية الموجودة في المكان قتلت المنفّذ، فيما يتواصل التحقيق في ملابسات ما حدث. وذكرت شرطة الاحتلال، في بيانها أمس، أن المنفّذ «معروف لدى الشرطة وله سجلّ إجرامي طويل». وأفادت وسائل إعلام إسرائيلية بأن المنفّذ «مواطن إسرائيلي بدوي يتحدّر من إحدى عشائر منطقة النقب».

إلى ذلك منعت قوات الاحتلال، أمس، مئات المسيحيين الفلسطينيين من مواطني الضفة الغربية من دخول القدس المحتلة، للمشاركة في احتفالات عيد الفصح، فيما شددت إجراءاتها أمام وصول مسيحيي القدس إلى كنيسة القيامة، وأقامت حواجز عسكرية. وكان آلاف الفلسطينيين، في مدينة رام الله، قد خرجوا، ليل السبت - الأحد، في مسيرة هتفت للمقاومة الفلسطينية، ونددت بجرائم الاحتلال في قطاع غزة، انطلاقاً من دوار المنارة في مركز المدينة، وذلك إحياءً للذكرى الـ48 لـ«يوم الأرض» الفلسطيني.

على صعيد آخر، أعلنت «كتيبة طولكرم» التابعة لسرايا القدس الذراع العسكرية لحركة الجهاد الإسلامي العصيان المدني بسبب ملاحقة الأجهزة الأمنية الفلسطينية عناصرها. وأوضحت الكتيبة، في بيان أمس على منصة تليغرام، أن جميع مداخل طولكرم، وخصوصاً مداخل مخيم نور شمس، مغلقة بشكل كامل بالسواتر الترابية والعبوات الناسفة، مضيفة أن «السلطة الفلسطينية تتمادى في اعتقال وملاحقة مجاهدي الكتائب المقاتلة التابعة لسرايا القدس في الضفة». وكانت اشتباكات مسلحة قد اندلعت، مساء أول من أمس السبت، مع الأمن الفلسطيني، وفق مصادر محلية وصحافية، على خلفية محاولة اعتقال عدد من عناصر الكتيبة.

وفي السياق، تواصل الأجهزة الأمنية التابعة للسلطة الفلسطينية الزجّ بنحو 70 معتقلاً سياسياً في سجونها من مختلف محافظات الضفة الغربية، وفق لجنة أهالي المعتقلين السياسيين في الضفة، والتي قالت في بيان أول من أمس «إنه ورغم أن العمل في المحاكم النظامية شبه متوقف منذ السابع من أكتوبر الماضي، إلا أن جلسات التمديد للمعتقلين السياسيين تُعقد بشكل مستمر». وحول أسباب الاعتقال، يقول معتقل سياسي خرج أخيراً من سجون السلطة، في حديث لـ«العربي الجديد»، طالباً عدم كشف عن اسمه، إنها تتنوع بين «استهداف المقاومين وملاحقتهم والمس بحرية التعبير وملاحقة العمل النقابي وناشطيه». ويضيف: «غالباً ما تكون التهم جاهزة لدى السلطة، وهي تلقي أموال غير مشروعة، وإثارة النعرات، وحيازة السلاح، لكنها في الواقع اعتقالات سياسية». ويتابع أن «العشرات يتم اعتقالهم ولا يتم الإبلاغ عنهم، لذلك فالأرقام أعلى بكثير مما هو منشور»، فيما من جهة أخرى، «بتنا نخجل من القول إننا اعتقلنا» على خلفية «تضامننا ودعمنا لإخواننا في غزة».

وعلى صعيد آخر، أوقفت وزارة الأوقاف والشؤون الدينية الفلسطينية إمام مسجد بلدة صرة، غرب نابلس، الشيخ سائد الترابي، بسبب إلقائه خطبة يوم الجمعة قبل الماضي، تحدث فيها عن غزة والمقاومة ووجّه تحية للكتائب في الميدان. وأبلغ الترابي المقربين منه أنه تلقى اتصالاً من مديرية أوقاف نابلس لإبلاغه بقرار وقفه عن الخطابة وإخضاعه للجنة تحقيق على خلفية تأييده للمقاومة في غزة وإشادته بقوات النخبة القسامية. من جهتها، قالت مصادر مطلعة لـ«العربي الجديد» إن عشرات الخطباء والأئمة تمت تنحيتهم عن الخطابة، على خلفية مواقفهم الداعمة للمقاومة ودعائهم الدائم لغزة، مشيرة إلى أن ذلك كله يتم بناء على توصيات ترفعها الأجهزة الأمنية لوزارة الأوقاف، التي تلتزم بها التزاماً كاملاً.

70 معتقلاً سياسياً في سجون السلطة في الضفة الغربية

تنحية أئمة عن الخطابة بسبب مواقفهم الداعمة للمقاومة

مسلحون فلسطينيون أثناء تشييع شهداء في طولكرم، نوفمبر الماضي (Getty)

هجمة جديدة للمستوطنين

ذكرت وكالة الأنباء الفلسطينية وفا، أمس الأحد، أن مستوطنين هاجموا أمس مركبات المواطنين بالحجارة على الطريق الواصل بين بلدة حوارة ومدينة قلقيلية. ونقلت «وفا» عن شهود عيان قولهم إن عدداً من المستوطنين هاجموا المركبات بالحجارة، قرب بلدة مادما جنوب نابلس، وذلك عقب فتح قوات الاحتلال الطريق الواصل بين حوارة وقلقيلية أمام المواطنين، بعد إغلاقه منذ السابع من أكتوبر/ تشرين الأول الماضي.

متابعة

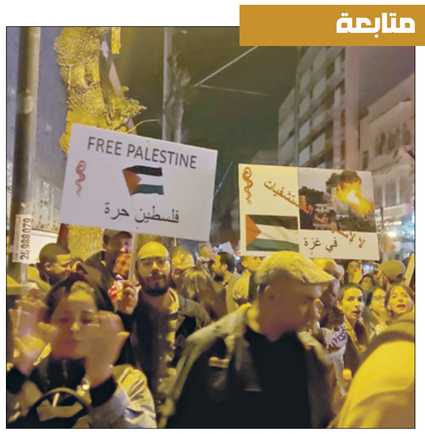

من التظاهرة في تونس مساء السبت الماضي (العربي الجديد)

عودة زخم المسيرات الداعمة لوقف العدوان

واشنطن، لندن، تونس، الرباط
العربي الجديد

أعادت مناسبة الذكرى الـ48 لـ«يوم الأرض» الزخم إلى التظاهرات الداعمة لوقف العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، فقد خرج عشرات الآلاف إلى الشوارع في عواصم دول غربية وعربية. وشهدت العاصمة الأميركية واشنطن، مساء أمس الأول السبت، تظاهرة ضخمة من أجل فلسطين، إذ طالب المتظاهرون بوقف إطلاق النار وضرورة وقف إرسال الأسلحة إلى إسرائيل. ونظم المتظاهرون مسيرة طافت أنحاء العاصمة، ورددوا شعارات تندد بالدعم الأميركي لإسرائيل وإرسال أسلحة جديدة، وبمواقف الرئيس جو بايدن تجاه العدوان على القطاع. وقال معتز سالم، أميركي من أصل فلسطيني من غزة، لـ«العربي الجديد»، إنه توفي من عائلته في غزة حتى اليوم 94 شخصاً على يد الاحتلال الإسرائيلي، من بينهم 18 شخصاً تحت عمر الـ16 عاماً. وأضاف أن ذكرى يوم الأرض تذكره بأنه «يجب أن يفعل الجميع كل شيء من أجل عودة الأرض إلى الفلسطينيين». ووصف الإبادة الجماعية التي تنفذها إسرائيل في غزة بأنها «أمر تستبع لم يره أحد في حياته، وأنه يفوق بكثير ما شهدته فلسطين من قبل في 2008 و2014 وغيرها». وقالت بتول، أميركية من أصل فلسطيني، إنه «في يوم الأرض نحن الفلسطينيين في الشتات نعلم مدى أهمية علاقتنا بأرضنا، وأن لنا الحق في الأرض، ولنا الحق في العودة إلى أرضنا نظمت تحت شعار «التشبث بالمقاومة ضمان لتحرير الأرض»، بحماية المدنيين في غزة ومنع دولة الاحتلال من تهجير الفلسطينيين من القطاع، وإسقاط التطبيع، وإغلاق مكتب الاتصال الإسرائيلي بالعاصمة الرباط.

يوقف دائم لإطلاق النار، في تحرّك هو الـ11 الذي تشهده العاصمة البريطانية منذ بدء العدوان في 7 أكتوبر/ تشرين الأول الماضي. ووجّه المتظاهرون اتهامات إلى الحكومة البريطانية بأنها «متواطئة في الإبادة الجماعية» بسبب بيعها أسلحة لإسرائيل، وطالبوها بوقف صادرات الأسلحة في أسرع وقت. كما حمل المتظاهرون لافتات كتب عليها «هناك مجزرة في غزة» و«ضرائبنا تمول جرائم الحرب الإسرائيلية» و«ارفعوا أيديكم عن رفح». وشدّدت العاملة الاجتماعية السابقة سالي وورغان (65 عاماً) في تصريح لوكالة فرانس برس أثناء مشاركتها في التظاهرة، على «أهمية أن يعرف الفلسطينيون أنّ الناس يدعمونهم، وأنّهم ليسوا وحدهم».

وشارك تونسيون في مسيرة ليل أمس الأول إحياء ليوم الأرض، مؤكدين أن على الشعوب العربية مواصلة دعم فلسطين. وقال القيادي في حزب التيار الشعبي، وعضو الجبهة الشعبية لدعم المقاومة زياد الهيشري، في تصريح لـ«العربي الجديد»: «نحن في الجبهة الشعبية لدعم المقاومة نعتبر أن يوم الأرض هو يوم الانتفاضة الأولى، وهو يوم الكرامة الفلسطينية، ويوم الشعب الفلسطيني الذي يقاوم الاحتلال، ويوم الشعب الفلسطيني الذي يقاوم الاستيطان، ويوم الشعب الفلسطيني الذي يقاوم الاستعمار الاستيطاني الإحلالي، ويوم الشعب الفلسطيني الذي يقاوم الفصل العنصري».

روسيا تنفذ «عملية لمكافحة الإرهاب» في داغستان

ذكرت اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب في روسيا، في بيان أمس الأحد، أن السلطات نفذت «عملية لمكافحة الإرهاب» في منطقة داغستان جنوب البلاد واعتقلت ثلاثة أشخاص. وتشهد روسيا حالة تأهب عالية بعد حادث إطلاق النار داخل قاعة للحفلات الموسيقية في موسكو في 22 مارس/آذار الماضي، أدى إلى مقتل 144 شخصاً. وقالت اللجنة إن «الأجهزة الأمنية ألقت القبض على ثلاثة مجرمين كانوا يخططون لارتكاب عدد من الجرائم الإرهابية. وخلال تفتيش الأماكن التي اعتقلوا منها، عثر على أسلحة آلية وذخائر وعبوة ناسفة جاهزة للاستخدام». وأوضحت أن أجهزة الأمن ألقت القبض على المشتبه بهم في شقق متفرقة في محج قلعة عاصمة المنطقة وفي مدينة كاسبيسك.
(رويترز)

نيودلهي: تجمّع مناهض لمودي قبل الانتخابات

شارك آلاف الأشخاص، أمس الأحد، في تجمّع نظمه تحالف لأحزاب هندية معارضة انتقدت حكومة رئيس الوزراء ناريندرا مودي (الصورة)، لخنقها المعارضين وتقويضها المؤسسات الديمقراطية قبل الانتخابات الوطنية المقرر إجراؤها على مدى ستة أسابيع، بداية من التاسع من إبريل/نيسان الحالي. وكان تجمع «أنقذوا الديمقراطية» أول تظاهرة عامة كبرى تنظمها كتلة «الهند» المعارضة، احتجاجاً على اعتقال رئيس وزراء حكومة نيودلهي وزعيم المعارضة أرفيند كيجريوال في 21 مارس الماضي، بتهمة قبول حزبه عام آدمي ووزراء الولاية مليار روبية (12 مليون دولار) كرشاوى من مقاولي المشروبات الكحولية قبل عامين تقريباً. وقال النائب عن حزب المؤتمر المعارض ديبيندر سينغ هودا، خلال التجمع: «هذه المعركة هي لحماية الوطن والديمقراطية والدستور ومستقبل الوطن. هذه المعركة من أجل العدالة والحقيقة». وكتب زعيم المعارضة راهول غاندي، على منصة إكس، إن «ناريندرا مودي يريد خنق الديمقراطية وحرمان الشعب من خيار انتخاب الحكومة التي يختارها».
(أسوشييتد برس)

تقرير

تظاهرات الأردن... تصاعد التحشيد يقابل بتشدد أمني

فضّت قوات الأمن الأردنية اعتصاماً في العاصمة عمّان، دعماً لغزة، ونفّذت اعتقالات، فيما قالت مديرية الأمن العام إنها تعاملت بحرفية مع التظاهرات

عمّان ـ **أنور الزيادات**

شهدت التظاهرات التضامنية مع قطاع غزة في الأردن، والمستمرة برنخم منذ أسبوع، مزيداً من التشديد، فيما اتجهت السلطات إلى التشديد على المتظاهرين ومحاولة السيطرة على الأعداد الكبيرة باستخدام القوة، خصوصاً بعد تصريحات صدرت عن قادة حركة حماس دعت لاستمرار النزول إلى الشارع وأثارت انتقادات رسمية أردنية. وفجر أمس الأحد، فضت قوات الأمن الأردنية بالقوة اعتصام الرابية قرب السفارة الإسرائيلية، غربي عمّان، بعدما أعلن مسؤولون أمنيون أنه لن يسمح بالاعتصام بعد منتصف الليل، مطالبين المحتجين بالمغادرة. وحدثت عقب ذلك مشادات واحتكاكات بين المحتجين ورجال الأمن، واعتُقل واوقف عدد من المحتجين والمحتجّات. في موازاة ذلك، قالت مديرية الأمن العام، في بيان أمس، إنه ألقي القبض على عدد من «مثيري الشغب» ممن حاولوا الاعتداء على عناصر الأمن والممتلكات في شارع السوق بالمخيم، وداهمت عدداً من المنازل. وشملت الاقتحامات محيط البلدة القديمة في مدينة نابلس، وبلدة الشيوخ، شمال شرقي الخليل، وبلدة يطا جنوباً، فيما اعتقل الاحتلال مواطنين، بينهم الناشطة الحقوقية أريج الجعبري، من منطقة الراس في البلدة القديمة من مدينة الخليل، خلال توثيقها اعتداءات قوات الاحتلال على المواطنين، فيما اعتقل رائد هشام المطور من بلدة سعير شرق الخليل.

ونفّذ الاحتلال أمس، حملة اعتقالات في مدينة جنين وبلدة اليامون، شمال غربي المدينة، فيما اقتحم قرى وبلدات في محافظة جنين، هي كفراعي، وكفيرت، وكفرقود، والهاشمية، والسيلة الحارثية، ورمانة، وزبوبا، وشنّ حملات تمشيط وتفتيش واسعة، وسط تحليق مكثف للطائرات المسيّرة. كذلك اعتقل مواطن أمس، من قرية حوسان غرب بيت لحم، فيما أصيب عشرات المواطنين بالاختناق، بعد اقتحام قوات الاحتلال قرية مراح رباح جنوب بيت لحم.

وفي السياق، ذكر بيان لهيئة شؤون الأسرى والمحررين الفلسطينية ونادي الأسير الفلسطيني أن قوات الاحتلال اعتقلت يومي السبت والأحد الماضيين 25 مواطناً على الأقل من الضفة، بينهم ست من النساء أفرج عنهن لاحقاً. وبذلك ترتفع حصيلة الاعتقالات في الضفة الغربية بعد السابع من أكتوبر/ تشرين الأول الماضي إلى نحو 7895، تشمل من أبقى الاحتلال على اعتقالهم، ومن أفرج عنهم لاحقاً.

في موازاة ذلك قال مدير نادي الأسير الفلسطيني في جنين، منتصر سمور، في تصريح صحافي أمس، إن «قوات الاحتلال اعتقلت الشاب محمد محمود محمد السعدي، الرقيب في الأمن الوطني الفلسطيني، وذلك أثناء وجوده في بلدة العوجا شمال أريحا، وذلك بعد مطاردة لمدة ثلاثة أيام». ويتهم الاحتلال السعدي «بتنفيذ عملية إطلاق نار على حافلة على طريق 90 قرب العوجا، جنوب الأغوار بالضفة الغربية، يوم الخميس الماضي، أصيب خلالها ثلاثة مستوطنين».

في غضون ذلك استشهد شاب فلسطيني من مدينة رهط، شمال النقب المحتل، قالت الشرطة الإسرائيلية إنه حاول تنفيذ عملية في محطة الحافلات المركزية في مدينة بئر السبع، ما أسفر عن إصابة ضابط في الجيش بجراح طفيفة، جراء تعرّضه للطعن، وإصابة إسرائيلي آخر بالهلع. وأضافت أن قوات الأمن الإسرائيلية الموجودة في المكان قتلت المنفّذ، فيما يتواصل التحقيق في ملابسات ما حدث. وذكرت شرطة الاحتلال، في بيانها أمس، أن المنفّذ «معروف لدى الشرطة وله سجلّ إجرامي طويل». وأفادت وسائل إعلام إسرائيلية بأن المنفّذ «مواطن إسرائيلي بدوي يتحدّر من إحدى عشائر منطقة النقب».

إلى ذلك منعت قوات الاحتلال، أمس، مئات المسيحيين الفلسطينيين من مواطني الضفة الغربية من دخول القدس المحتلة، للمشاركة في احتفالات عيد الفصح، فيما شددت إجراءاتها أمام وصول مسيحيي القدس إلى كنيسة القيامة، وأقامت حواجز عسكرية. وكان آلاف الفلسطينيين، في مدينة رام الله، قد خرجوا، ليل السبت - الأحد، في مسيرة هتفت للمقاومة الفلسطينية، ونددت بجرائم الاحتلال في قطاع غزة، انطلاقاً من دوار المنارة في مركز المدينة، وذلك إحياءً للذكرى الـ48 لـ«يوم الأرض» الفلسطيني.

على صعيد آخر، أعلنت «كتيبة طولكرم» التابعة لسرايا القدس الذراع العسكرية لحركة الجهاد الإسلامي العصيان المدني بسبب ملاحقة الأجهزة الأمنية الفلسطينية عناصرها. وأوضحت الكتيبة، في بيان أمس على منصة تليغرام، أن جميع مداخل طولكرم، وخصوصاً مداخل مخيم نور شمس، مغلقة بشكل كامل بالسواتر الترابية والعبوات الناسفة، مضيفة أن «السلطة الفلسطينية تتمادى في اعتقال وملاحقة مجاهدي الكتائب المقاتلة التابعة لسرايا القدس في الضفة». وكانت اشتباكات مسلحة قد اندلعت، مساء أول من أمس السبت، مع الأمن الفلسطيني، وفق مصادر محلية وصحافية، على خلفية محاولة اعتقال عدد من عناصر الكتيبة.

وفي السياق، تواصل الأجهزة الأمنية التابعة للسلطة الفلسطينية الزجّ بنحو 70 معتقلاً سياسياً في سجونها من مختلف محافظات الضفة الغربية، وفق لجنة أهالي المعتقلين السياسيين في الضفة، والتي قالت في بيان أول من أمس «إنه ورغم أن العمل في المحاكم النظامية شبه متوقف منذ السابع من أكتوبر الماضي، إلا أن جلسات التمديد للمعتقلين السياسيين تُعقد بشكل مستمر». وحول أسباب الاعتقال، يقول معتقل سياسي خرج أخيراً من سجون السلطة، في حديث لـ«العربي الجديد»، طالباً عدم كشف عن اسمه، إنها تتنوع بين «استهداف المقاومين وملاحقتهم والمس بحرية التعبير وملاحقة العمل النقابي وناشطيه». ويضيف: «غالباً ما تكون التهم جاهزة لدى السلطة، وهي تلقي أموال غير مشروعة، وإثارة النعرات، وحيازة السلاح، لكنها في الواقع اعتقالات سياسية». ويتابع أن «العشرات يتم اعتقالهم ولا يتم الإبلاغ عنهم، لذلك فالأرقام أعلى بكثير مما هو منشور»، فيما من جهة أخرى، «بتنا نخجل من القول إننا اعتقلنا» على خلفية «تضامننا ودعمنا لإخواننا في غزة».

وعلى صعيد آخر، أوقفت وزارة الأوقاف والشؤون الدينية الفلسطينية إمام مسجد بلدة صرة، غرب نابلس، الشيخ سائد الترابي، بسبب إلقائه خطبة يوم الجمعة قبل الماضي، تحدث فيها عن غزة والمقاومة ووجّه تحية للكتائب في الميدان. وأبلغ الترابي المقربين منه أنه تلقى اتصالاً من مديرية أوقاف نابلس لإبلاغه بقرار وقفه عن الخطابة وإخضاعه للجنة تحقيق على خلفية تأييده للمقاومة في غزة وإشادته بقوات النخبة القسامية. من جهتها، قالت مصادر مطلعة لـ«العربي الجديد» إن عشرات الخطباء والأئمة تمت تنحيتهم عن الخطابة، على خلفية مواقفهم الداعمة للمقاومة ودعائهم الدائم لغزة، مشيرة إلى أن ذلك كله يتم بناء على توصيات ترفعها الأجهزة الأمنية لوزارة الأوقاف، التي تلتزم بها التزاماً كاملاً.

مديرية الأمن العام تعلن توقيف عدد من «مثيري الشغب»

باقصى درجات ضبط النفس، خاصة تجاه بعض الفتيات المشاركات، إلا أنه ومع ازدياد هذه التجاوزات ووصولها حداً غير مسبوق وإصرار البعض على تعمد الاعتداء والإساءة فقد تم القبض على عدد من الأشخاص».

وجاء التشدد الأمني بعدما انتقد المتحدث باسم الحكومة الأردنية، مهند مبيضين، في تصريحات تلفزيونية، أول من أمس السبت، الرسالة التي وجهها محمد الضيف قائد كتائب القسام، الجناح العسكري لحركة حماس، والتي دعا فيها، الأربعاء الماضي، الجماهير العربية، بما فيها الشعب الأردني، إلى ضرورة تجاوز الحدود والقيود للزحف نحو فلسطين لـ«الجهاد والمشاركة في تحرير المسجد الأقصى». كما انتقد مبيضين موقف رئيس المكتب السياسي للحركة في الخارج، خالد مشعل، والذي طالب الأردنيين، الجمعة الماضي، بالنزول للشارع باستمرار خلال مشاركته في مؤتمر بعمّان عبر تقنية الفيديو. وعلى الرغم من أن مبيضين، قال في تصريحات الجمعة الماضي، للقناة الأردنية الرسمية، إن أي أردني لا يمكن أن يكون أردنياً إذا لم يخرج ليندد بالاحتلال، شدد على أنه ستتم ممارسة القانون وتطبيقه على كل من يسيء للأمن الوطني. وبشأن الحديث عن الاعتقال والضرب والتضييق على من يخرج من أجل التضامن مع غزة، قال مبيضين إن ذلك غير صحيح، مشيراً إلى وجود أشخاص يريدون الاحتكاك بالأمن العام وممارسة «عملية ابتزاز واستنفار للأعصاب». وأضاف أن قوات الأمن العام تقوم بواجبها.

في موازاة ذلك انتقدت لجنة الحريات في حزب جبهة العمل الإسلامي، في بيان أمس، اعتقال الأجهزة الأمنية بعض النساء خلال مشاركتهن بالفعاليات التضامنية، واعتقال العديد من النشطاء والباحثين والحزبيين، منهم الباحث في شؤون القدس وعضو الملتقى الوطني لدعم المقاومة زياد ابحيص، والناشط ميسرة ملص ورئيس القطاع الشبابي للحزب، معتز الهروط، وأمين السر القطاع، حمزة الشغنوبي، والعديد من النشطاء بسبب «حضورهم الفعاليات السلمية المتضامنة». وقالت اللجنة، إن مثل هذه الاعتقالات والتصرفات «مخالفة واضحة للدستور الذي كفل حق التظاهر السلمي والتعبير عن الرأي والعمل الحزبي، ومخالفة للقوانين والأعراف»، داعية الجهات المعنية «لإخلاء سبيل الموقوفين فوراً».

وتعليقاً على التطورات، دعا الكاتب الصحافي، محمد سويدان، في حديث لـ«العربي الجديد» إلى ضرورة أن يكون هناك «وعي بأهداف هذه المسيرات والفعاليات التضامنية، في ذات الوقت عدم انحراف هذه المسيرات عن أهدافها، وعدم توجيهها لأهداف أخرى». وتابع: «الأجهزة الأمنية تشير إلى وجود شغب أحياناً، وهنا على الجميع عدم نقل التوترات إلى الداخل الأردني، وعلى الدولة أيضاً أن يكون صدرها أوسع بالتعامل مع هذه المسيرات».

قوات الأمن الأردنية قرب السفارة الإسرائيلية بعمّان، الأربعاء الماضي (محمد علي/Epa)

تقرير

مسيّرات حزب الله تهاجم مواقع إسرائيلية

اعلن حزب الله تنفيذ هجومين جويين بطائرات مسيّرة على مواقع لجيش الاحتلال، وسط تواصل الغارات والقصف المدفعي الإسرائيلي على بلدات جنوبية

بيروت ـ **العربي الجديد**

بينما تبادل الجيش الإسرائيلي وحزب الله الاستهدافات على الحدود بين لبنان وفلسطين المحتلة، أمس الأحد، برز تحذير من «استدراج» لبنان إلى حرب أوسع، إذ قال البطريرك الماروني الكاردينال بشارة الراعي، خلال قداس عيد الفصح، إنه «في لبنان يجب بذل كل الجهد لئلا يُستدرج وطننا إلى حرب تطاول جنوبه وأماكن أخرى». وأضاف أن «ثقافتنا أن نكون صنّاع سلام لا حرب، دعاة تفاوض لا خلافات».

من جهته اعتبر رئيس كتلة الوفاء للمقاومة (تجمّع نواب حزب الله في البرلمان)، محمد رعد، أن «حرباً نفسية تمارس على شعبنا وعلى شعوب المنطقة مفادها أن العدو يتنمر على كل شيء ومدعوم من كل القوى ويستطيع أن يحقق ما يريد» والدليل هو الأمنية تشير إلى وجود شغب أحياناً، وهنا على الجميع عدم نقل التوترات إلى الداخل الأردني، وعلى الدولة أيضاً أن يكون صدرها أوسع بالتعامل مع هذه المسيرات».

الذي يصبينا من أجل أن يثبّط عزائمنا ومن أجل أن يشير إلى أننا لم نعد قادرين على الصمود والمواجهة»، مضيفاً أن النصر «سيكون على المستوى الراهن التكتيكي وعلى المستوى الاستراتيجي البعيد الأمد».

وأعلن حزب الله في بيانات متفرقة أمس، تنفيذ هجوم جوي «بمسيّرات انقضاضية على مربض مدفعية برخّتا المستحدث وانتشار لجنود العدو في محيطه في مزارع شبعا اللبنانية المحتلة»، كما استهدف موقع المالكية بصواريخ بركان، وثكنة رامية بقذائف المدفعية، ظهر أمس، فيما طاولت استهدافاته أول من أمس السبت، بـ«مسيّرات انقضاضية» مقر قيادة اللواء الغربي في يعرا، و«موقع رويسات العلم في تلال كفرشوبا اللبنانية المحتلة بصواريخ بركان»، وموقع «الرادار في مزارع شبعا اللبنانية المحتلة بالأسلحة الصاروخية».

من جهتها، ذكرت الوكالة الوطنية للإعلام في لبنان (رسمية)، أن الاحتلال استهدف أمس بلدة كفركلا بعدد من قذائف الهاون ورشقات رشاشة من مستعمرة المطلة، فيما قصف بالمدفعية بلدة الخيام ووادي السلوقي. كذلك أغار الجيش الإسرائيلي على بلدة رب ثلاثين، حيث سوّى منزلاً بالأرض. وتعرّضت أطراف بلدة علما الشعب لقصف إسرائيلي. وليلة السبت الأحد، طاولت الاستهدافات بالرشاشات والمدفعية جبلي البلونة والعلام أطراف بلدة الناقورة بالقطاع الغربي، وقرى طير حرفا وياريون والضهيرة.

يأتي ذلك غداة إعلان الأمم المتحدة، أول من أمس، فتح تحقيق بشأن إصابة ثلاثة من مراقبيها العسكريين للهدنة مع إسرائيل عام 1949، ومترجم لبناني بانفجار بالقرب منهم خلال دورية على طول الخط الأزرق في جنوب لبنان. ويقوم جنود حفظ السلام التابعون لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (يونيفيل) بدوريات على ما يسمى الخط الأزرق، وهي الحدود التي رسمتها الأمم المتحدة في عام 2000 عندما انسحبت القوات الإسرائيلية من الجنوب. وقال المتحدث باسم الأمم المتحدة ستيفان دوجاريك في بيان السبت، إن الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريس «دان» الانفجار وأعرب عن «قلقه البالغ» إزاء التبادل المتكرر لإطلاق النار. ذكّر أن وزارة الدفاع النرويجية قالت إن مراقباً نرويجياً أصيب «بجروح طفيفة»، فيما أوضح المتحدث باسم «يونيفيل»، أندريا تينتي، لوكالة فرانس برس السبت، أن المراقبين الآخرين من استراليا وتشيلي. مع العلم أن الوكالة الوطنية للإعلام الرسمية قالت السبت، إن «الطيران المسيّر الإسرائيلي أغار قرب بلدة رميش على آلية عسكرية» تابعة للفريق الأممي، فيما قالت وزارة الخارجية اللبنانية في بيان، إنها باشرت تحضير شكوى عاجلة إلى مجلس الأمن الدولي بخصوص الاستهداف. في المقابل قال الجيش الإسرائيلي، لفرانس برس، إنه «لم يقصف مركبة تابعة لليونيفيل في منطقة رميش».

آلية لليونيفيل في موقع قصفه الجيش الإسرائيلي في كفرا، فبراير الماضي (محمود زيات/ فرانس برس)

السفيرة الأميركية تواصل وساطتها بين بغداد وأربيل

في زيارة هي الثانية من نوعها خلال أقل من شهر، مدينة أربيل في إقليم كردستان العراق، التقت السفيرة الأميركية لدى العراق آلينا رومانوسكي، قيادات كردية في الإقليم، مؤكدة دعمها الكامل لحلّ المشاكل العالقة بين الإقليم وبغداد، وسط رفض كردي لما قالوا إنه استخدام بغداد المحكمة الاتحادية العليا لإضعاف الإقليم. واجتمعت رومانوسكي، سلسلة لقاءات، أبرزها مع زعيم الحزب الديمقراطي الكردستاني مسعود البارزاني، ورئيس الإقليم نيجيرفان البارزاني، والحكومة مسرور البارزاني. وذكر بيان لرئاسة الإقليم أن نيجيرفان البارزاني ورومانوسكي شددا على «حل مشاكل أربيل وبغداد على أساس الدستور وحماية وضمان حقوق الجميع». ونقل بيان لرئاسة حكومة الإقليم عن السفيرة الأميركية «دعمها الكامل لحلّ المشاكل العالقة بين إقليم كردستان والحكومة الاتحادية من خلال الحوار وتحت مظلة الدستور».
(العربي الجديد)

رفعت أميركا من مستوى نشاطها السياسي والعسكري في ليبيا، مع تسريع عملية البحث عن موقع مؤقت لإعادة فتح سفارتها في طرابلس، بالإضافة إلى تدريب عناصر الشرطة والجيش الليبي، والذي يبدو أن الهدف منه هو مواجهة النفوذ الروسي في البلد

نشاط أميركي في ليبيا

تحركات سياسية وعسكرية ودبلوماسية لمواجهة النفوذ الروسي

طرابلس ـ **اسامة علي**

يتجه النشاط الأميركي في ليبيا، والذي بدا يستعيد زخمه منذ عدة أشهر، إلى مرحلة جديدة، عنوانها الأساسي تعزيز فاعليته، خصوصاً في المجالين الدبلوماسي والأمني، في ظل التخطيط لاستئناف عمل السفارة الأميركية في ليبيا. واستأنف المبعوث الأميركي الخاص إلى ليبيا ريتشارد نورلاند، في مارس/آذار الماضي، لقاءاته مع عدد من المسؤولين في طرابلس، بينهم رئيس المجلس الرئاسي محمد المنفي، ورئيس المجلس الأعلى للدولة محمد تكالة، فضلاً عن رئيس حكومة الوحدة الوطنية عبد الحميد الدبيبة، لمناقشة المستجدات السياسية والاقتصادية، والحاجة إلى ضرورة حوار سياسي من أجل تجاوز الخلافات، التي شكلت عقبة أمام إجراء الانتخابات والحاجة إلى إنهاء الانقسام الحكومي. وجاءت اجتماعات نورلاند بعد سلسلة لقاءات أجراها الملحق العسكري في السفارة الأميركية لدى ليبيا مارك أمبلوم ومساعدوه مع مختلف القادة العسكريين في حكومة الوحدة الوطنية، وقيادة اللواء المتقاعد خليفة حفتر في شرق البلاد، وسط تأكيدات السفارة الأميركية على أهمية توحيد المؤسسة العسكرية في ليبيا. وبالتزامن، كانت مصادر ليبية متطابقة قد كشفت لـ«العربي الجديد» عن نشاط غير معلن لشركة «أمنتوم» الأميركية، المقاول لأعمال وبرامج وزارتي الدفاع والخارجية الأميركيتين، في العاصمة طرابلس منذ فبراير/شباط الماضي، بناء على عقد مع حكومة الوحدة الوطنية، تقوم بموجبه الشركة بتنفيذ برامج لإصلاح القطاع الأمني. وفيما ذكرت المصادر أن مسؤولي الشركة الأميركية تواجدوا في قاعدة معيتيقة بطرابلس، وزاروا عدداً من المواقع العسكرية، بينها معسكر التكبالي جنوب العاصمة، ومقر الأكاديمية البحرية في جنزور الضاحية الغربية لطرابلس، ومعسكر الحرشة بمدينة الزاوية غرب طرابلس، بهدف دراستها كمواقع لتدريب عناصر الشرطة والجيش الليبي، فإنها لفتت إلى أن هذا النشاط مرتبط بخطة تسعى واشنطن من خلالها، بالتنسيق مع الحكومة في طرابلس، لدمج المجموعات المسلحة في الهياكل الأمنية والعسكرية.

وفي جديد المعلومات حول نشاط هذه الشركة الأميركية، توضح المصادر نفسها لـ«العربي الجديد» أن زيارات التقييم التي يجريها أفراد هذه الشركة شملت مواقع عسكرية وأمنية جديدة خارج طرابلس، ومنها معسكرا الحامية وتاقرفت في بني وليد جنوب شرق طرابلس، ومطار مدينة غدامس الحدودية مع الجزائر. وتشير المصادر إلى أن مسؤولي الشركة الأميركية أجروا بالتنسيق مع ضباط برئاسة أركان حكومة الوحدة الوطنية لقاءات مع عدد من الضباط الليبيين، لتشكيل لجنة منهم للبدء في فتح باب القبول للتدريبات التي ستقدمها الشركة لأفراد المجموعات المسلحة النظامية في مهام الحراسة الحدودية والمهام الشرطية.

وفي جديد مساعي واشنطن لتعزيز وجودها في ليبيا تنتظر الإدارة الأميركية موافقة الكونغرس على استئناف نشاطها الدبلوماسي في البلد، بعدما كشفت شبكة «سي إن أن» الأميركية في 11 مارس الماضي أن وزارة الخارجية الأميركية طلبت، ضمن موازنتها لعام 2025، في موازنة عام 2025، تخصيص مبلغ 12,7 مليون دولار، لـ«تمكين غير معلن لشركة «أمنتوم» الأميركية، المقاول لأعمال وبرامج وزارتي الدفاع والخارجية الأميركيتين، في العاصمة طرابلس منذ فبراير/شباط الماضي، بناء على عقد مع حكومة الوحدة الوطنية، تقوم بموجبه الشركة بتنفيذ برامج لإصلاح القطاع الأمني. وفيما ذكرت المصادر أن مسؤولي الشركة الأميركية تواجدوا في قاعدة معيتيقة بطرابلس، وزاروا عدداً من المواقع العسكرية، بينها معسكر التكبالي جنوب العاصمة، ومقر الأكاديمية البحرية في جنزور الضاحية الغربية لطرابلس، ومعسكر الحرشة بمدينة الزاوية غرب طرابلس، بهدف دراستها كمواقع لتدريب الليبية، التي تحدثت معها «العربي الجديد»، توضح أن اتصالات مسؤولي السفارة الأميركية بالحكومة في طرابلس أسفرت عن موافقة الأخيرة على تخصيص جانب من مدينة النخيل السياحية، الواقعة في الضاحية الغربية لطرابلس، والتي تضم عدداً من السفارات والبعثات الدبلوماسية الأجنبية أيضاً، لتكون موقعاً للمنشأة الدبلوماسية الأميركية الجديدة، بسبب حصانتها ووقوعها في نطاق أمني بعيد عن التوترات التي تشهدها المنطقة بين الحين والآخر. ويوضح أحد المصادر أن اختيار الموقع الجديد لعمل السفارة «يبدو أنه سيكون مؤقتاً»، بسبب وقوع مقر السفارة الرئيسي في طريق المطار جنوبي العاصمة. ويلفت إلى أن مقر مدينة النخيل يقع قريباً من مقر الأكاديمية البحرية في جنزور الذي تواجد فيه عناصر من شركة «أمنتوم» كاحد مقرات نشاطه. ومنذ عام 2014 أجلت السفارة الأميركية موظفيها وأقفلت أبوابها على خلفية وقوعها في دائرة اشتباكات مسلحة، ونقلت أعمالها إلى سفارتيها في تونس ومالطا، بعد قرابة العامين من هجوم مسلح على مقر قنصليتها في بنغازي، والذي راح ضحيته السفير الأميركي السابق كريستوفر ستيفنز، وثلاثة موظفين بالسفارة.

وتعليقاً على المستجدات، يرى الأكاديمي والأستاذ في السياسة والعلاقات الدولية، رمضان النفاتي، أن ما برز في النشاط الأميركي أخيراً يشكل ملامح لزيادة الثقل في الملف الليبي، غياب سياسات من الحكومة تبلور الشعارات التي يرفعها رئيس الجمهورية. واعتبر عويدات أن «أداء الحكومة في وادٍ وخطاب الرئيس في وادٍ آخر، وهو ما يفسر نقدنا الشديد وصوتنا العالي في هذا المضمار».

من جهته، رأى القيادي في حزب النهضة، محسن السوداني، أن التصريحات الصادرة عن قوى داعمة لمسار 25 يوليو «تعبّر عن وعي بالفشل الذي انتهى إليه مشروع الرئيس». وأوضح أنه «بعد طول انتظار، وتحمّل لأخطاء كارثية، وخيارات فاشلة قامت بها سلطة الانقلاب وبعد صبر، أيقنت تلك الأحزاب أنها راهنت على سراب ووهم. ولأن الرئيس لم يُصغ إليها، أدركت بعد ثلاث سنوات تقريباً أنّ الانقلاب لا يملك رؤية ولم يقدم شيئاً للتونسيين». وأضاف «تلك الأحزاب ترى بوضوح أن كل المؤشرات، على كل الأصعدة، السياسية والاجتماعية والاقتصادية، سلبية. لقد جرّدها الانقلاب من كل حجة ولم يوفّر لها ما تدافع به عنه، فوجدت نفسها في مأزق، وثبت لها أنها لم كلّما تأخرت في التدارك ارتفعت الكلفة وتعسّر عليها التراجع والتوقف».

وبرأيه، فإن ما يجري لا ينطوي على «مناورة، لأن سلطة الانقلاب لم تمنح تلك الأحزاب مكتسبات أو إنجازات لتناور بها، بل أعرضت عنها وتعاملت معها بازدراء تام». وتابع السوداني أنه «إذا لم تدفع الأحزاب الموالية تحفظاتها الأخيرة على مثل هذا الكلام سابقاً»، فإنه أضاف: «في تقييمنا للمسار اليوم في سياق الانتخابات الرئاسية، من الضروري أن نفهم إلى أين تتجه الأمور والسياسات العامة والرؤية الاقتصادية».

> النفاتي: ثوابت أميركا في ليبيا الإرهاب والوجود الروسي
>
> شنينه: الأميركيون يسعون لإفشال خطط موسكو التوسعية

استانف السفير الأميركي ريتشارد نورلاند لقاءاته مع مسؤولين ليبيين (حازم تركية/الأناضول)

وأعادت الوحدة الوطنية، ما أجبر الأخيرة على إعلان غلق المنفذ الحدودي، مشددة على ضرورة خضوعه لسلطة الدولة. ومنتصف فبراير/شباط الماضي، أعلن وزير داخلية حكومة الوحدة الوطنية، عماد الطرابلسي، عزم وزارته إطلاق خطط أمنية تقضي بالسيطرة على المنافذ الحدودية وإخلاء طرابلس من التشكيلات المسلحة، فيما كشفت مصادر ليبية مقربة من الحكومة بالعاصمة، في تصريحات سابقة، عن وقوف واشنطن وراء مشروع وزارة الداخلية للسيطرة على السلاح وتنظيم المجموعات المسلحة. ويعتبر النفاتي أن خطوة تشكيل القوة المشتركة للسيطرة على القطاع الحدودي مع تونس، تأتي متساوقة مع عزم واشنطن تأهيل العناصر المسلحة في غرب البلاد، في برامج التأهيل في حراسة المنافذ والحدود المواقع الحيوية. ويقول: «الأغلب أن التوتر الأمني الذي شهدته مدينة الزاوية خلال الأسابيع الماضية، وما يحدث في زوارة تقف خلفه الشركة الأمنية الأميركية، فالتصعيد والتوتر يُمكن الحكومة التمدد للسيطرة على هذه المناطق، التي تأتي أهميتها مما تحتويه من منشآت هامة للنفط والغاز». وعن الموقف المحتمل للأطراف الأخرى حيال هذه المساعي، لا يرى النفاتي «أي فعل مؤثر بالنسبة للأطراف الإقليمية، كمصر أو تركيا أو الأوروبيين، قد يمثل عرقلة للمشروع الأميركي الذي يتزايد بوضوح». ويشير إلى أنه «من الصعب القول إن موسكو نجحت في ترسيخ وجودها، رغم ثقل وجودها العسكري. فالإشكال بالنسبة للوجود الروسي أنه مهدد باستمراره بشكل غير شرعي بسبب ارتباطه بحفتر، وعدم قدرة مجلس النواب في حالته الحالية المعادية للحكومة في طرابلس على منح الشرعية لأي اتفاق قد تبرمه موسكو مع حفتر».

لكن الباحث في الشأن السياسي عادل شنينه لا يرى أن «جميع الظروف قد تصب في مصلحة إنجاح الخطط الأميركية، فنقطة الضعف الأساسية التي تواجه أي رغبة أميركية أو روسية في الوجود في البلاد من خلال اتفاقيات رسمية هي الانقسام السياسي الحاد». ويشير إلى أن تصريحات نورلاند بشأن دعم مبادرة الأمم المتحدة للحوار من أجل تشكيل حكومة موحدة «تراجعت هي الأخرى، ومنذ أسابيع لم نعد نسمع أي تصريحات جديدة». وفي الوقت الذي يوافق فيه شنينه، في حديثه لـ«العربي الجديد»، على تزايد مؤشرات النشاطين الروسي والأميركي، إلا أنه يلفت إلى أن هذا التنافس يختلف في طابعه. ويوضح أن «الروس موجودون عسكرياً، وربما يسعون لإضفاء طابع الشرعية على وجودهم بشكل رسمي، لكن الأميركيين لا يسعون لوجود عسكري كما هو واضح، بل لتقوية طرف محلي لصالحهم. وهذا يعني أن الأميركيين يسعون لوقف التمدد الروسي وإفشال خطط موسكو التوسعية». ويتابع شنينه: «كلا الجانبين سيبقيان رهن الفوضى السياسية التي لن تُمكن أي منهما من تحريك مصالحه والحفاظ عليها بانسيابية وسهولة». ويعرب عن اعتقاده أن «الحديث عن رغبة واشنطن بعودة دبلوماسيتها بشكل رسمي من خلال سفارة في طرابلس سيتراجع، خصوصاً وأن الحكومة في طرابلس مهددة بالزوال، على خلفية زيادة معارضيها والمطالب بضرورة مغادرتها للمشهد، ما يجعل الأفق السياسي القريب قبل البعيد مليئاً بالغيوم والغموض». ويرى شنينه أن «استعصاء الأزمة السياسية على الحل، سيجعل نفوذ أميركا وروسيا في مستوى موازنة القوى فقط، لكن ذلك سيجعل من مستوى المنافسة الاقتصادية أكثر حدة وشدة بمرور الوقت، خاصة على منابع الطاقة والنفط».

تقرير

مساندو «25 يوليو»... نقمة متأخرة على قيس سعيّد

يونس ـ **آدم يوسف**

يثير توالي مواقف وتصريحات منتقدة للرئيس التونسي قيس سعيّد ومسار 25 يوليو/تموز 2021 الانقلابي، والصادرة عن أحزاب وقوى غرفت بمساندتها لهذا المسار، من بينها حركة الشعب وحركة تونس إلى الأمام وقيادات بسارية، جدلاً في صفوف الشعب، أسامة عويدات، قال لـ«العربي الجديد»، إنّ تصريحات المغازوي تأتي «في نفس سياق المساندة النقدية، على اعتبار أن مسار 25 يوليو لم يذهب نحو تحقيق الأهداف المرسومة». وبينما أشار إلى أنه «قبل نشطاء وسياسيين، بين من اعتبروا أنها استفاقة متأخرة ومحاولة تدارك في الوقت بدل الضائع، وبين من فسّرها بالمناورة السياسية مع اقتراب موعد انتخابات الرئاسة المقررة نهاية 2024، لتغيير الموقع من المساندة إلى المعارضة، فيما اعتبرها البعض قفزاً من سفينة توشك على الغرق. لكن المتحدث الرسمي باسم حركة الشعب، أسامة عويدات، قال لـ«العربي الجديد»، إنّ تصريحات المغازوي تأتي «في نفس سياق المساندة النقدية، على اعتبار أن مسار 25 يوليو لم يذهب نحو تحقيق الأهداف الاجتماعية». وبينما أشار إلى أنه «قبل مثل هذا الكلام سابقاً»، فإنه أضاف: «في تقييمنا للمسار اليوم في سياق الانتخابات الرئاسية، من الضروري أن نفهم إلى أين تتجه الأمور والسياسات العامة والرؤية الاقتصادية».

> أسامة عويدات: أداء الحكومة في وادٍ وخطاب الرئيس في وادٍ آخر

تظاهرة لمناصري سعيّد، مايو 2022 (فتحي بلعيد/فرانس برس)

مقارنة بالانتظارات العالية للمواطنين من 25 يوليو، ولذلك كان نقدنا عالياً اليوم في غياب سياسات من الحكومة لتبلور الشعارات التي يرفعها رئيس الجمهورية. واعتبر عويدات أن «أداء الحكومة في وادٍ وخطاب الرئيس في وادٍ آخر، وهو ما يفسر نقدنا الشديد وصوتنا العالي في هذا المضمار».

من جهته، رأى القيادي في حزب النهضة، محسن السوداني، أن التصريحات الصادرة عن قوى داعمة لمسار 25 يوليو «تعبّر عن وعي بالفشل الذي انتهى إليه مشروع الرئيس». وأوضح أنه «بعد طول انتظار، وتحمّل لأخطاء كارثية، وخيارات فاشلة قامت بها سلطة الانقلاب وبعد صبر، أيقنت تلك الأحزاب أنها راهنت على سراب ووهم. ولأن الرئيس لم يُصغ إليها، أدركت بعد ثلاث سنوات تقريباً أنّ الانقلاب لا يملك رؤية ولم يقدم شيئاً للتونسيين». وأضاف «تلك الأحزاب ترى بوضوح أن كل المؤشرات، على كل الأصعدة، السياسية والاجتماعية والاقتصادية، سلبية. لقد جرّدها الانقلاب من كل حجة ولم يوفّر لها ما تدافع به عنه، فوجدت نفسها في مأزق، وثبت لها أنها لم كلّما تأخرت في التدارك ارتفعت الكلفة وتعسّر عليها التراجع والتوقف».

وبرأيه، فإن ما يجري لا ينطوي على «مناورة، لأن سلطة الانقلاب لم تمنح تلك الأحزاب مكتسبات أو إنجازات لتناور بها، بل أعرضت عنها وتعاملت معها بازدراء تام». وتابع السوداني أنه «إذا لم تدفع الأحزاب الموالية تحفظاتها الأخيرة على الانقلاب ونقدها لأدائه إلى الحدود القصوى وإذا حافظت على دعمها الحذر له، فإنها لا تملك خياراً آخر إلا دعم سعيّد». لكن السوداني اعتبر أن «المواصلة في الاحتراز والتحفظ والرفع من وتيرة النقد ونبرته ومنسوبه سوف يؤدي بها في نهاية المطاف إلى أن تلتحق بالمعارضة، وتلتقي معها موضوعياً، حتى وإن لم تعترف بذلك. وهذا احتمال دراماتيكي، لكنه غير مستبعد».

من جهته، وصف القيادي في ائتلاف الكرامة، زياد الهاشمي، في تصريح لـ«العربي الجديد»، مواقف القوى الداعمة لمسار 25 يوليو بأنه «احتضار سياسي وتوبة قبل اللحظات الأخيرة في عهد الانقلاب». ورأى أن «المراد منها إعادة التموقع في الساحة السياسية». وأشار إلى أن «حركة الشعب ليست فقط داعمة للانقلاب وإنما من المؤسسين له. فما قامت به داخل البرلمان السابق من تعطيل لسير العمل وللقوانين وصولاً لتعطيل التصويت على الميزانية العامة للدولة يجعلها شريكاً أساسياً في الانقلاب مع سعيّد». وأضاف: «الجميع يعلم أن شعبية قيس سعيّد في انهيار كبير نتيجة الوضع الاقتصادي المتعيس الذي تسبب فيه سوء إدارته للبلاد. ولكن اعتقد أن ما حسم موقف حركة الشعب وغيرها من الانقلاب هو آخر عمليات سبر الآراء التي تؤكد أن شعبية الرئيس ضعيفة جداً، وهو ليس كما يدّعي في طريق مفتوح لعهدة جديدة، مع إجماع على إزاحته ودعم أي شخصية قادرة على ذلك».

إضاءة

السياسة حكر على الأميركي والإيراني

سياحة السفراء لدى العراق

تتزايد أنشطة السفراء الأجانب المعتمدين لدى العراق، وتتخذ طابعاً إعلامياً واجتماعياً وثقافياً على حساب الشأن السياسي

بغداد ـ **محمد الباسم**

يهتم السفراء الأجانب في بغداد على غير عادتهم في السنوات الماضية، بالأنشطة الإعلامية، إذ تُظهر حسابات السفراء الرسمية على مواقع التواصل الاجتماعي، تجوّلهم في الأسواق وهم يلتقطون الصور في المطاعم ويتحدثون عن الأكلات العراقية الشعبية. كما تظهرهم وهم يشاركون كمتحدثين في جلسات نقاشية تنظمها المنظمات المحلية والفرق التطوعية حول مواضيع اجتماعية عديدة، ناهيك عن مشاركاتهم في معارض الرسم والحفلات الموسيقية، ما أثار جدلاً سياسياً جديداً بين مؤيد ومعارض. يُعد السفير البريطاني في العاصمة العراقية بغداد، ستيفن هيتشن، الأكثر ظهوراً على مواقع التواصل، إذ يتحدث عبر مقاطع مصورة عن مواضيع كثيرة، غالبيتها عن الأكل والعادات الاجتماعية العراقية والأسواق والملابس. وقد ظهر أخيراً في فقرات مصورة ببغداد تحت عنوان «السفير شو»، تحدث فيها عن الأكلات البغدادية والشوارع القديمة ومفردات الحياة اليومية للعراقيين، كأنه مراسل ميداني. أما السفيرة الكندية، كاثي بونكا، فتهتم بالأفلام التي تعرض في سينمات بغداد، والمشاركة في فعاليات مختلفة محلية. كما يُعرف عن السفير الياباني، ماتسوموتو هوتوشي، ولعه بالتقاط صور السيلفي ومشاركتها على مواقع التواصل. في المقابل، يُعدّ السفير الروسي، إليروس كوتراتشوف، الأكثر «هدوءاً» بين السفراء، وهو قريب من الصحافيين والصحافيات، ويتبادل الزيارات والظهور معهم في المطاعم.

في مقابل ذلك، يبرز السفير الإيراني محمد كاظم آل صادق، من خلال زيارات مكوكية متواصلة للزعامات الدينية والسياسية الشيعية، بالإضافة إلى المشاركة في مجالس العزاء والتجمعات العشائرية. أما السفيرة الأميركية، ألينا رومانوسكي، فتبدو الأكثر نشاطاً على الساحة السياسية، وتلتقي بابرز المسؤولين في الحكومة بصورة دائمة، وهي تشارك بقية السفراء في التجوال الخارجي في شوارع بغداد والمساهمة في فعاليات المجتمع المدني.

ووجه المتحدث الأسبق باسم الحكومة العراقية، السفير الحالي في سلطنة عُمان، علي الدباغ، انتقادات حادة لحراك السفراء الأجانب في بغداد، واصفاً الموضوع بأنه «فلتان». وأضاف في تصريح على محطة تلفزيون عراقية، بداية الشهر الماضي، أنه غير مسموح للسفير زيارة أي مكان من دون معرفة الدولة التي يعمل فيها، والآن هناك «فلتان في العراق في ما يتعلق بحركة السفراء». كما وصف ظهور أحد السفراء ببرنامج شعبي بأنه «غير معقول»، و«فلتان»، وأنه يتعين على الخارجية العراقية وضع ضوابط للموضوع.

ورغم العلامات الإيجابية في حرية أنشطة السفراء الأجانب في بغداد علناً في شوارع العراق، بوصفها دليلاً على تحسّن الوضع الأمني والتعافي الجيد في البلاد، لكن عضواً في لجنة العلاقات الخارجية بالبرلمان العراقي، اعتبر أن هذه الفعاليات «تستهدف المجتمع لا الدولة». وأضاف في حديث مع «العربي الجديد»، طالباً عدم الكشف عن اسمه، أن «التجوال في المجمعات التجارية وصالات السينما واللقاء بالناشطات والصحافيات وإقامة الفعاليات والولائم، محاولة لتصحيح صورة أو كسر عزلة العراقيين عن تلك الدول، وهي جيدة، لكنها ليست ذات فائدة سياسية للبلاد». ولفت إلى أن «الوضع السياسي العراقي حساس، ويبدو أن السفارات الأجنبية لا تريد أن تكون عنصر قلق للعملية السياسية، بالتالي فهي تمارس أنشطة شعبية وتقترب من التجمعات المدنية والمنظمات وتقدّم القليل من الدعم المالي لتنفيذ مشاريع». ومن هذه المشاريع «ما يتعلق بحرية الرأي والتعبير، والديمقراطية، ودعم الفئات الضعيفة، ومنهم ذوو الاحتياجات الخاصة».

> علي الحجيمي: أنشطة السفراء تهرّب من ملفات شائكة
>
> عمر عبد اللطيف: السفارات ترفع تقارير تصف حالة البلاد

من جهته وصف الناشط السياسي علي الحجيمي، أنشطة السفراء الأجانب في بغداد بأنها «تهرّب من التعمق في ملفات عراقية شائكة»، معتبراً في حديث مع «العربي الجديد»، أن هذه الأنشطة «محاولة لإضفاء شرعية على العملية السياسية ورسائل مريحة للحكومات العراقية. وأضاف أن كثيراً من السفراء في العراق، يظهر أنهم «يعيشون وكأنهم في سفرة مدرسية، إذ يتبادلون الزيارات وباقات الورد مع المسؤولين وزعماء الأحزاب، ثم يزورون الأسواق والمطاعم، بينما حقيقة الأوضاع من فقر وسوء خدمات وتراجع الحريات، لا يتم التطرق لها من قبلهم».

أما الصحافي العراقي عمر عبد اللطيف، فقد لفت إلى أن «أنشطة أغلب السفارات لا تتعدى كونها أنشطة اجتماعية، وهي غالباً من سفارات بلدان جارة وصديقة للعراق، لخلق حالة انعكاس لما يشهده العراقيون وأفراحهم».

وأوضح في حديث لـ«العربي الجديد»، أنه «لذلك، نجد أن سفراء مثل السفير التركي (علي رضا كونداي) يشارك الناس في المطاعم والملاعب والتجوال في الشوارع القديمة»، مضيفاً أن «العراق بلد مكشوف للعالم من خلال نشر الكتب السرية (إفشاء أسرار الدولة)، وبالتالي لا يوجد ما تسعى السفارات للوصول إليه». وأكمل عبد اللطيف، أن «السفارات الأجنبية في العراق، ترفع التقارير السياسية والأمنية والاقتصادية عن وضع العراق للبلدان، لكنها لا تعدو كونها وصف لحالة البلاد».

السفيرة الأميركية الأكثر نشاطاً على الساحة السياسية (اسماعيل عدنان/فرانس برس)

رصد

بونتلاند تسحب اعترافها بالمؤسسات الفيدرالية الصومالية

اعادت التعديلات الدستورية التي اقرها البرلمان الصومالي التوتر الى العلاقات بين مقديشو وبونتلاند بعد سحب الاخيرة اعترافها «بمؤسسات الدولة الفيدرالية الصومالية»

أعلنت منطقة بونتلاند الصومالية، والتي تتمتّع بحكم ذاتي، أمس الأحد، أنها لم تعد تعترف «بمؤسسات الدولة الفيدرالية الصومالية»، رداً على اعتماد البرلمان أول من أمس السبت تعديلات دستورية تمهد للانتقال من نظام الحكم البرلماني إلى النظام الرئاسي. وعلى مدى العقد الماضي، أدلى مسؤولون في بونتلاند مرات عدة بتصريحات مماثلة كلما تفاقمت خلافاتهم مع الحكومة الفيدرالية. مع العلم أن بونتلاند، وهي منطقة فاصلة تقع في شمال شرق الصومال الغنية بالنفط وتُطلّ ميناء بوصاصو المهم، كانت قد أعلنت الحكم الذاتي في العام 1998، وهي تشهد علاقات متوترة مع الحكومة المركزية في مقديشو. وأفاد بيان صادر عن المنطقة التي تتمتع بحكم شبه ذاتي بأنّ «الإدارة في بونتلاند سحبت اعترافها وثقتها بمؤسسات الحكومة الفيدرالية حتى يتمّ التوصّل إلى عملية دستورية حقيقية ومقبولة من الطرفين». وتابع البيان أنّه نتيجة لذلك «ستتمتع بونتلاند، بسلطتها الحاكمة العامّة الخاصة بها، إلى أن يتمّ إنشاء نظام حكم اتحادي، مع دستور صومالي مقبول من الطرفين، ويخضع لاستفتاء عام». وتعارض السلطات في بونتلاند الانتقال إلى نظام رئاسي. وتمّ التوصّل إلى هذا الاتفاق بشأن الانتخابات في أيار/مايو 2023 بعد مناقشات جمعت الرئيس حسن شيخ محمود ورئيس الوزراء حمزة عبدي بري وزعماء الولايات الفيدرالية. غير أنّ رئيس ولاية بونتلاند سعيد عبدالله دني لم يكن حاضراً للتوقيع عليه. واتهمت سلطات بونتلاند، أمس الأحد، الرئيس الصومالي حسن شيخ محمود بـ«انتهاك الدستور» و«فقدان الشرعية الدستورية لرئاسته». ولم ترد السلطات الفيدرالية على هذا الإعلان.

وقال مهاد واسوجي، المدير التنفيذي للأجندة العامة الصومالية، وهي مؤسسة بحثية تتخذ من مقديشو مقراً، لوكالة فرانس برس، إنّ منطقة بونتلاند «قطعت علاقاتها مع الحكومة الفيدرالية في الماضي»، مضيفاً أنّ الممثّلين المحليين «يعارضون الانتقال إلى نظام رئاسي». من جهته، أكد الباحث في مجموعة الأزمات الدولية، عمر محمود، أنّ «بونتلاند تكره أي شيء يشبه الحكم المركزي الآتي من مقديشو، وغاروي (عاصمة الولاية) تفسّر التعديلات الدستورية بهذا المعنى. ولهذا السبب بالتحديد أدرجت بونتلاند في دستورها بند سحب» الاعتراف بمؤسسات الحكومة الفيدرالية. وأضاف أنّه «من المرجّح أن تعمل المنطقة بشكل مستقل إلى حدّ ما في الوقت الحالي، لكنّها تُبقي الباب مفتوحاً أمام العودة إلى الاتحاد إذا شهدت تغييرات»، مؤكداً أنّ الانفصال «لا يحظى بشعبية بين العديد من الصوماليين، بما في ذلك في بونتلاند».

وكان البرلمان الصومالي صوّت السبت لصالح إنشاء الاقتراع العام المباشر ليحلّ محلّ عملية غير مباشرة معقّدة تتمحور حول عدد لا يحصى من العشائر التي تشكّل المجتمع، والتي تعدّ مصدراً للنزاع على السلطة ولعدم الاستقرار، وفقاً للعديد من المراقبين. وتضمنت التعديلات التي تم تمريرها أول من أمس إلغاء نظام الحكم البرلماني في البلاد واستبداله بالنظام الرئاسي، إذ ينص على انتخاب الرئيس من الشعب بدلاً من البرلمان على أن تكون الفترة الرئاسية خمس سنوات بدلاً من أربع سنوات، كما ستمنح التعديلات الرئيس حق تعيين رئيس الوزراء وإقالته. كذلك سيتم، بموجب التعديلات، انتخاب أعضاء البرلمان من الشعب، وينتخب رؤساء الولايات الفيدرالية ونواب الولايات الفيدرالية من سكان الأقاليم كما تم تحديد نظام التعددية الحزبية في البلاد حيث تم بموجبها اعتماد ثلاثة أحزاب للمشاركة في الانتخابات الرئاسية. أما شروط اختيار الأحزاب الثلاثة فستصدر عن لجنة الانتخابات الوطنية المستقلة التي سيتم تشكيلها قريباً. لكن التعديلات لم تدخل حيز التنفيذ بعد، إذ يُنتظر أن يستكمل النواب التصويت على باقي البنود الـ11 المقرر تعديلها في الدستور خلال فترة لاحقة على أن يعقد البرلمان عقب ذلك جلسة للمصادقة على جميع البنود المعدلة مرة واحدة لتدخل التعديلات حيز التنفيذ بعد توقيعها من رئيس البلاد.

وتستند الحكومة الصومالية، التي اقترحت هذه التعديلات، على جملة من التبريرات من بينها ضرورة استكمال الدستور المؤقت وتجاوز تضارب الصلاحيات بين الرئيس ورئيس الوزراء. في المقابل، تعترض قوى سياسية صومالية من بينها رؤساء سابقون على التعديلات وتعتبرها محاولة من طرف الرئيس لتعزيز سلطاته. وتستفيد حركة الشباب من هذا الوضع، حيث تشنّ هجمات منذ العام 2007، فيما تنفذ القوات الصومالية، بالتعاون مع الشركاء الدوليين، عمليات شبه يومية للإحاجة عناصر الحركة في عدد من الولايات.

(فرانس برس، العربي الجديد)

شرق غرب

إصابة عناصر امن باشتباكات مع مسلحي «العصائب»

أصيب ثلاثة عناصر من القوى الأمنية العراقية إثر اشتباك في بغداد، ليل السبت ـ الأحد، مع مسلحين من «عصائب أهل الحق»، امتنعوا عن الاستجابة لتوجيه القوى الأمنية، التي حاولت منع تجوال السيارات التي لا تحمل لوحات تسجيل أو أوراقاً ثبوتية. ولم تعلّق الحكومة ولا الجهات الأمنية على الحادث، إلا أن ضابطاً في الشرطة الاتحادية ببغداد، تحدّث لـ«العربي الجديد»، مشترطاً عدم ذكر اسمه، وقال إن بعض مناطق العاصمة يصعب فيها تطبيق القانون، بسبب نفوذ الفصائل المسلحة.

(العربي الجديد)

السودان: موجة نزوح جنوب كردفان

قالت منظمة الهجرة الدولية، في بيان أول من أمس السبت، إن ولاية جنوب كردفان، جنوبي السودان، تشهد موجة نزوح واسعة جراء اشتباكات بين الجيش السوداني والحركة الشعبية - شمال بقيادة عبد العزيز الحلو، في قرية الكويك. وأضافت أن «الوضع لا يزال متوتراً ولا يمكن التنبؤ به».

(الأناضول)

إندونيسيا: إخماد حريق في مستودع ذخائر

تمكنت فرق الإطفاء في إندونيسيا، ليل السبت ـ الأحد، من إخماد الحريق الذي اندلع بعد سلسلة انفجارات في مستودع ذخائر للجيش الإندونيسي، في بيكاسي شرق العاصمة جاكرتا. وقال القائد العسكري في جاكرتا، محمد حسن، في مؤتمر صحافي أمس الأحد، إنه «لم تُسجّل أي ضحية حتى الآن»، موضحاً أن المستودع غير موصول بالكهرباء، فيما الحادث قد يكون ناجماً عن ذخيرة «منتهية الصلاحية».

(فرانس برس)

رئيس الفيليبين يأمر بتعزيز الأمن البحري

آمر الرئيس الفيليبيني فرديناند ماركوس جونيور (الصورة) حكومته، في مرسوم وُقّع الاثنين الماضي وأُعلن أمس الأحد، بتعزيز تنسيقها بشأن الأمن البحري لمواجهة «مجموعة من التحديات الخطيرة». ولم يذكر الأمر الصين، لكنه يأتي في أعقاب سلسلة من المواجهات البحرية والاتهامات المتبادلة بشأن منطقة متنازع عليها (جزر سكند توماس شول) في بحر الصين الجنوبي، الذي تطالب بكين بالسيادة عليه بالكامل تقريباً.

(رويترز)

الإكوادور: قتلى وجرحى في أعمال عنف

قالت الشرطة في الإكوادور، أول من أمس السبت، إن ثمانية أشخاص على الأقل قُتلوا وجُرح ثمانية آخرون جراء هجوم مسلّح أطلق خلاله النار في مدينة غواياكيل الساحلية، جنوب غربي البلاد، مضيفة أن الجرحى موجودون تحت حماية الشرطة. يأتي ذلك بعد يوم من قتل خمسة سياح إكوادوريين بعد خطفهم على شاطئ أيامبي جنوب غربي البلاد بعد أن ظن مهاجموهم (نحو 20 مسلحاً) «خطأ» أنهم من عصابة منافسة، وفق الشرطة، فيما قال الرئيس دانيال نوبوا، إنه أُلقي القبض على شخص في القضية، التي توضح أن تجار المخدرات «يسعون لزرع الرعب».

(فرانس برس)

بوشر الترويج أخيراً لفكرة إعادة هيكلة أجهزة النظام السوري الأمنية، ما يوحي بأن النظام يجري تغييرات بنيوية وعميقة، غير أن الوقائع تجافي الحقيقة، إذ ينصبّ التركيز على دمج بضعة أجهزة في جهاز واحد، من دون تغيير في العقلية الأمنية السائدة منذ عقود

الوقائع تدحض حديث التغييرات

ترويج لهيكلة الأجهزة الأمنية السورية

دمشق ـ **ليث أبي نادر**
الدوحة ـ **عماد كركص**

جنديان من النظام السوري بدمشق، يونيو 2022 (لؤي بشارة/فرانس برس)

تتوالى المعلومات والتسريبات حول تغييرات «شبه جذرية» تطاول بنية أجهزة النظام السوري، ما يوحي بإعادة هيكلة شاملة لتلك الأجهزة، المتهمة بارتكاب انتهاكات فظيعة في سياق الحرب السورية التي دخلت عامها الـ13، بعدما اندلعت في أعقاب الحراك المطالب بإسقاط النظام السوري وعلى رأسه بشار الأسد، في مارس/آذار 2011. آخر التسريبات نقلها موقع «صوت العاصمة» المحلي في 20 مارس الماضي عما وصفها «وسائل إعلام موالية»، حول إصدار رئيس مكتب الأمن الوطني كفاح ملحم قراراً يقضي بدمج شعبة الاستخبارات العسكرية والمخابرات الجوية في جهاز أمن واحد، تحت مسمى «مخابرات الجيش والقوات المسلحة». وبحسب ما نقله الموقع، «فإن القرار الذي أصدره ملحم لإنشاء الجهاز الجديد جاء بناء على توجيهات من بشار الأسد على اعتباره القائد العام للجيش والقوات المسلحة».

«العربي الجديد» حاولت الوصول إلى أساس تلك التسريبات في «وسائل الإعلام» التي نقل عنها «صوت العاصمة» تلك المعلومات، ووجدت تناقل تلك المعلومات والتسريبات في صفحات موالية غير رسمية، غير أن وسائل إعلام رسمية أو غير رسمية محسوبة على النظام لم تتناول تلك المعلومات. وعادة ما يتحفظ إعلام النظام على تناقل تلك المعلومات، لا سيما ما يتعلق بالأجهزة الأمنية، ولا ينقل أي أخبار أو معلومات عنها على وسائل إعلامه الرسمي، ويفرض قيوداً أيضاً على المؤسسات الإعلامية العاملة في مناطقه بعدم تناول أي معلومات تخص الأجهزة الأمنية تحت طائلة المساءلة.

وعاد موقع «صوت العاصمة» لينقل عن مصادره التي وصفها بـ«الموالية» هذه المرة، أن قراراً اتُخذ بـ«حلّ شعبة الأمن السياسي وإدارة الأمن الجنائي والشرطة خلال الأيام المقبلة ودمجها في جهاز جديد يتبع لوزارة الداخلية تحت مسمى الأمن العام السوري»، وأن ذلك يأتي في إطار «الحديث عن إعادة هيكلة وزارة الداخلية بعد يوم واحد من قرار دمج المخابرات العسكرية والجوية».

وعن صحة تلك المعلومات، قال مصدر أمني لـ«العربي الجديد»، إن «صدور قرار بدمج شعبة المخابرات العسكرية التي يقودها اللواء كمال حسن وشعبة المخابرات الجوية التي يقودها اللواء قحطان خليل لم يتم بعد»، لكنه أشار إلى أن هذه «الخطوة مطروحة منذ الإطاحة بعلي مملوك، رئيس مكتب الأمن الوطني قبل أسابيع». وأكد المصدر الأمني أنه جرى أخيراً «توزيع عناصر شعبة المخابرات الجوية على عدد من الأفرع والمواقع الجديدة، وإعطائهم مهمات جديدة»، وبرأيه، فإن «ما يجري يعد في إطار خطوات متسارعة لإرضاء الدول الحليفة للنظام، والدول العربية التي سعت للتطبيع معه». وأشار المصدر إلى أهداف أخرى من تلك التحركات، والتي تذهب «أبعد من مرحلة الدمج»، معتقداً أن «اللواء كفاح الملحم يريد أن يتخلص من أحد الأسماء البارزة في الجهازين من خلال عملية الدمج والإحلال، خصوصاً أن قرار تسميته كرئيس لمكتب الأمن الوطني لم يرض جزءاً من الضباط الأمنيين الكبار في النظام». مصدر أمني آخر، قال لـ«العربي الجديد»، إن كل تلك التحركات لإعادة هيكلة أجهزة النظام السوري «تأتي ضمن خطة روسية لإعادة توزيع المناطق وهيكلة أجهزة المخابرات التابعة للنظام، في ظل الصراعات الدائرة بين أجهزتها بما يخص الصلاحيات والنفوذ في مناطق سيطرة النظام، وسط محاولات روسيا لخفض التصعيد ووقف إطلاق النار».

مصدر أمني: فكرة الدمج طُرحت منذ إطاحة علي مملوك

أواخر العام الماضي، كشفت تسريبات من داخل دمشق عن نيّة النظام والروس البدء بتنفيذ الخطة القاضية بإعادة هيكلة الأجهزة الأمنية، مشيرة إلى أن تلك الخطة تهدف بالأساس للتخلص من عدد من الأفرع الأمنية الاختصاصية ومسح سجلاتها، وهي المتورطة بقتل وتعذيب الكثير من السوريين من المشاركين في الحراك أو قبله، لا سيما أن معظمهم من معتقلي الرأي، وكان الحديث حينها عن «فرع فلسطين» و«فرع الدوريات» و«فرع المنطقة» وجميعها تتبع للمخابرات العسكرية. ويعتقد أن خطة إعادة هيكلة أجهزة الأمن والاستخبارات التابعة للنظام، التي تقضي بإنهاء بعضها وإحلال بعض الأفرع الأمنية مكانها ودمجها معاً، هي خطة روسية ظهرت في العام 2019 حين أوعزت موسكو للنظام بإنشاء ما سمي الفرع 108، ومهمته حماية المنشآت الحكومية والمواقع الهامة كالبعثات الدبلوماسية وغيرها من المواقع ذات التابعية الأجنبية في البلاد. لكن يبدو أن الخطة سارت ببطء من دون جدية في التنفيذ، لا سيما أن مسألة إعادة هيكلة الأجهزة الأمنية السورية كانت حاضرة في الطروحات العربية وحتى الدولية مع الأسد، كحل لإنهاء الحراك منذ بدايته والتي رفضها الأسد جميعها. وأرخت احتجاجات محافظة السويداء، جنوبي البلاد، بظلالها على المشهد الأمني في الجنوب وسورية عموماً، لا سيما مع فشل الأجهزة الأمنية وفروعها في المحافظة بالتعامل معها ووأدها، إذ إن المحافظة تحتفظ بخصوصية انتماء معظم سكانها للأقلية الدرزية، ومن الصعب اتهام المشاركين في الحراك بالإرهاب من قبل الأجهزة من ثم التعامل معهم على هذا النحو، كما حدث في باقي المحافظات السورية. ورصدت «العربي الجديد» ضباطاً رفيعي المستوى من القوات الروسية المنتشرة في سورية جمعوا قادة أفرع الأجهزة الأمنية قبل أسبوعين في المحافظة، للحديث عن آلية التعامل مع الحراك، لجهة عدم «استعمال القبضة الأمنية» مع الحراك «مهما كلف الأمر».

وحول بوادر التغييرات في أجهزة النظام السوري أو إعادة هيكلتها وانتشارها، أشار الناشط المدني علي حرب، وهو من محافظة السويداء، إلى أن المعلومات المسربة «تتقاطع مع عمليات الانسحابات الأمنية في كل من محافظة درعا وبعض النقاط في محافظتي ريف دمشق والسويداء، وتجميع هذه النقاط في نقطة واحدة من هذه المحافظات، وهذا لا يمكن أن يكون أمراً اعتباطياً في دولة ركنها الأساسي الأجهزة الأمنية والعسكرية». وأضاف حرب في حديث لـ«العربي الجديد»، أن «الذي يقف وراء عملية التغيير هذه، أو على الأقل المسؤول عن تنفيذها، هو رئيس مكتب الأمن الوطني الجديد اللواء كفاح ملحم، الذي يملك اتصالات مباشرة مع جهات دولية، خصوصاً روسيا، لا سيما في ما يتعلق بالتنسيق الأمني في سورية على اعتباره رئيساً لأقوى أجهزتها الأمنية، ومن مصلحته أن ينظر إليه من قبل هذه الجهات بعين المصداقية». وشكّك حرب بالمعلومات الواردة، ليس لجهة نفيها وإنما دقتها، أي طرح معلومات للخطة بشكل معين ثم تنفيذها بشكل آخر، معللاً بالقول إن «عدم الإفصاح عن القرارات بشكل رسمي وعلني حتى اللحظة، يأتي في خضم تجنب أي محاولات لانقلابات أمنية وحتى عسكرية، لما للمسألة من حساسية».

من جهته، رأى الضابط المنشق عن قوات النظام العميد أسعد الزعبي أن «ما يجري من تغييرات على مستوى أجهزة النظام السوري ليست له علاقة بالهدف المطلوب من النظام، أي المطالب التي تفضي إلى إنهاء القبضة الأمنية في البلاد». وأشار في حديث لـ«العربي الجديد»، إلى أن «الهدف من إعادة الهيكلة هو إصلاح نظام العمل في هذه الأجهزة»، واصفاً هذه الخطوات بكونها «خدعة كبرى من رأس النظام بشار الأسد وبتخطيط من الروسي، لذر الرماد في أعين المجتمع الدولي والمحيط الإقليمي».

وأوضح الزعبي أنه «لا يوجد أي تغيير حقيقي، وإعادة الهيكلة المزعومة تقوم على ضم إدارة إلى شعبة، أي ضم فرع إلى أصل فقط، وذلك لعدة أهداف، ربما منها تخفيف المراسلات والإجراءات». وشدّد على أن ذلك «خدعة يحاول النظام أن يمررها على الدول العربية الراغبة بالتطبيع معه وفق شروط من جهة، والمجتمع الدولي من جهة أخرى، لكنها بالتأكيد لا تخدم أياً من مسارات الحل السياسي وفق القرار الأممي 2254».

عراقيل مبكرة لعمل «مؤسسة المفقودين»

على الرغم من إقرار الأمم المتحدة التمويل لـ«المؤسسة المستقلة المعنية بالمفقودين في سورية»، إلا أن تقليص الأموال المخصصة لها واعتراضات النظام وحدود ولايتها، عوامل يُرجح أن تحد من قدرتها على تحقيق نتائج

باريس ـ **عدنان أحمد**

اعتمدت اللجنة الإدارية والمالية التابعة للأمم المتحدة، أول من أمس السبت، قراراً بتمويل «المؤسسة المستقلة المعنية بالمفقودين في سورية، لجلاء مصير ومكان جميع المفقودين»، والتي وافقت على تأسيسها الجمعية العامة للأمم المتحدة في نهاية يوليو/ تموز الماضي. ويتيح اعتماد قرار التمويل تخصيص مبلغ متواضع يقدر بنحو ثلاثة ملايين دولار أميركي لهذه المؤسسة، بما في ذلك استحداث 28 وظيفة، بين مطلع إبريل/نيسان الحالي وحتى نهاية عام 2024. وسارع النظام السوري للاعتراض على القرار، معتبراً أن هذه المؤسسة «تخص الدول التي أنشأتها فقط»، في مؤشر إلى رفضه التعاون معها في الفترة المقبلة. وتضاعفت أعداد المعتقلين والمفقودين منذ اندلاع الاحتجاجات ضد نظام بشار الأسد في مارس/آذار عام 2011، ليصل العدد إلى نحو 156 ألف شخص، وفق ما أفاد به مدير الشبكة السورية لحقوق الإنسان، فضل عبد الغني.

وأوضح عبد الغني، في حديث لـ«العربي الجديد»، أن هذا التمويل «مهم للمؤسسة كي تتمكن من المباشرة في عملها، ونتمنى أن تنطلق في أقرب وقت ممكن، وأن يكون هناك تنسيق مع المنظمات الحقوقية المختصة، وأن يتم الاستفادة من أخطاء التجارب الأممية السابقة المماثلة». ورأى أن هذه الآلية هدفها تشكيل ضغط سياسي على صناع القرار في سورية لأنه بدون هذا الضغط، فان هذا الملف لن يتقدم أي خطوة إلى الأمام. وأعرب عن أمله في أن «يساعد عمل المؤسسة في كشف مصير المفقودين، والسماح بزيارات لذويهم، فضلاً عن جمع بيانات عن المختفين، وأن تكون المؤسسة حلقة وصل بين الجهات المختلفة التي تتابع هذه القضية». لكن عبد الغني استبعد أن تتمكن الآلية الجديدة من إطلاق سراح المعتقلين والمختفين قسرياً، لأن النظام والجهات الأخرى لن يتعاونوا معها، لافتاً إلى أن ولايتها لا تنص على محاسبة مرتكبي الانتهاكات. وأشار إلى وجود آليات أممية أخرى تملك ولاية أعلى من ولاية هذه المؤسسة، مثل لجنة التحقيق الدولية، و«لم تستطع فعل شيء للمعتقلين، علماً أن هذه اللجنة يمكنها التحقيق وتسمية المنتهكين، ورغم ذلك لم تتمكن من فعل شيء للمعتقلين، بسبب عدم وجود ضغوط دولية كافية على النظام السوري».

من تحرك لإطلاق سراح المعتقلين في برلين، 2020 (جون ماكدوغال/فرانس برس)

من جهته، رأى سليمان القرفان، عضو نقابة «المحامين الأحرار» في سورية، في حديث مع «العربي الجديد» أن «الأمر الإيجابي في قرار الأمم المتحدة تمويل المؤسسة المستقلة أنه لا يقوم على تبرعات الدول وإنما تم اعتماد آلية تمويل المؤسسة من خلال الموازنة العامة للجمعية العامة، وهذا سوف يضمن استمرار عملها، وعدم تأثر عملها بوقف التمويل». لكنه توقف عند حجم التمويل الذي تم اعتماده وهو نحو ثلاثة ملايين دولار، بينما كان الحديث يدور سابقاً عن مبلغ يتراوح بين 8 و12 مليون دولار، ما يشير وفق رأيه إلى «حجم الضغط والتعطيل لهذه المؤسسة من قبل بعض الدول الداعمة للنظام السوري». وكان الأمين العام للأمم المتحدة أصدر تقريراً نهاية العام الماضي تضمّن اختصاصات المؤسسة المستقلة المعنية بالمفقودين في سورية وإطارها القانوني، وأساليب عملها، وتكوينها، وتعاونها مع الجهات الفاعلة المعنية الأخرى.

ومما ورد في التقرير أن المؤسسة ستعمل على كشف مصير جميع المفقودين في سورية وتقديم الدعم الكافي للضحايا والناجين وأسر المفقودين. وأوضح أن النطاق الجغرافي والزمني لولاية المؤسسة يشمل جميع المفقودين في سورية بغضّ النظر عن جنسيتهم، وسواء فُقدوا قبل إنشاء المؤسسة أو بعده.